وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

République Algérienne Démocratique et Populaire

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Économique, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département Sciences de Gestion

عنـوان الموضوع:

مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر

دراســة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

فرع ولايـة المسيلـة

مذكـرة مقدمـة ضمـن متطلبـات نيـل شـهادة مـاستر (أكـاديمي) فـي عـلوم التسييـر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبات:

- **بن علية نور الهدى**
- **جميات فاطمة الزهراء**

إشراف الأستاذ(ة):

بن التومي سارة

لجنــة المنـاقشــة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نوي نبيلة	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
بن التومي سارة	أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عز الدين عبد الرؤوف	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنــة الجـامعيــة: 2017/2016

شكـــر وتقديـــر

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والذي كان له الفضل الأول والأخير في هذا التوفيق، وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**﴾ حديث صحيح.

ونخص بالشكر والامتنان والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة "بن تومي سارة " أطال الله في عمرها.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير.

إلى كل طلبة قسم علوم التسيير بجامعة المسيلة عبر مختلف مراحل الدراسة.

وأخيرا وليس آخرا نشكر كل من ساهم معنا ولو بالكلمة الطيبة، ونعتذر لمن فاتنا ذكره ولم نتمكن في هذا المقام من شكره، سائلين الله تعالى أن لا يضيع لهم أجرا.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الإهـداء

الحمد الله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، والذي يسعدنا أن نهديه إلى:

من قال فيهما المولى عز وجل:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً"

سورة الإسراء_ الآية24

الوالدين الكريمين _حفظهما الله_

****

إلى إخوتنا الأعزاء.

****

إلى أصدقائنا وأحبائنا.

****

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

****

إلى كل طالب علم.

****

جعلهُ الله علماً نافعاً.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الرموز	VII
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول: دور التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة	03
المطلب الأول: ماهية المؤسسات المصغرة	03
المطلب الثاني: مزايا وأهداف المؤسسات المصغرة وأهميتها	07
المطلب الثالث: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجهها	09
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر	12
المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر	12
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر	17
المطلب الثالث: العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر	20
المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر	21
المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر	21
المطلب الثاني: البرامج المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر	23
المطلب الثالث: مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة بالجزائر	25
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: دراسة ميدانية	30
تمهيد	31
المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة	32

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية المسيلة	32
المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية المسيلة	35
المطلب الثالث: مرافقة وتكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة	42
المبحث الثاني: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) بولاية المسيلة	47
المطلب الأول: تعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) لولاية المسيلة	47
المطلب الثاني: صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) بولاية المسيلة	49
المبحث الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	53
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة وإجراءاته	53
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	56
خلاصة الفصل الثاني	65
خاتمة عامة	67
الملاحق	71
قائمة المراجع	73

فهرس الجداول والأشكال

قـــائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 -1)	تعاريف المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول	05
(2 -1)	مراحل تطور التمويل الأصغر	16
(3 -1)	الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر	25
(4 -1)	توزيع عدد المؤسسات حسب حجم العمالة 2016م	26
(5 -1)	المشاريع الممنوحة خلال السداسي الأول 2016م	26
(6 -1)	القروض الممنوحة حسب نوع التمويل	27
(7 -1)	توزيع عدد الملفات الممولة حسب شهادة التأهيل والاتفاقيات المبرمة سنة 2015م	27
(8 -1)	توزيع عدد المشاريع حسب قطاع النشاط السداسي الثاني 2015م	28
(9 -1)	تطور الاستثمارات 2013- 2014م	28
(1 -2)	توزيع عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط	37
(2 -2)	مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	40
(3 -2)	تخفيض نسبة الفوائد البنكية	42
(4 -2)	صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	50
(5 -2)	توزيع نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المسيلة سنة 2015م	53
(6 -2)	محاور أداة الدراسة	56
(7-2)	عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة	57
(8-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية	57
(9-2)	مؤسسات أفراد عينة الدراسة حسب (الشركاء-قطاع النشاط-تاريخ المشروع)	60
(10-2)	توزيع مؤسسات أفراد العينة عدد العمال وعلى أي أساس تم توظيفهم في المشروع	61
(11-2)	توزيع المؤسسات حسب أجهزة الدعم الممولة	62
(12-2)	التوزيع التكراري، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل التي أدت إلى إنشاء المؤسسة	63
(13-2)	عملية الحصول على القروض والمتابعة	64
(14-2)	المعوقات التي تأثر سلبا على نجاح وسيرورة المشروع	65

قائمة الأشكال البيــانيــة

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 -1)	مفهوم وتعريف التمويل الأصغر	14
(1 -2)	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2005- 2016م	36
(2 -2)	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2005- 2016م	38
(3 -2)	توزيع المشاريع الممولة حسب طبيعة التمويل خلال الفترة 2005- 2016م	41
(4 -2)	مخطط مراحل المرافقة (مرحلة إنشاء مشاريع جديدة)	46
(5 -2)	مخطط مراحل المرافقة (حالة التوسع مشاريع قائمة)	47
(6 -2)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	58
(7 -2)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	59
(8 -2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي	59

قائمة الرموز

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول	المعنى باللغة العربية
PME	Les petites et moyennes entrepises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PMI	Industries petites et moyennes entreprises	الصناعات الصغيرة والمتوسطة
ILO	Organization international du travail	منظمة العمل الدولية
CGAP	Consultative group to assist the poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
APSI	Agence de promotion et de Soutine de l'investissement	وكالة ترقية ودعم الاستثمار
ANDME	Agence national pour le développement des petites enterprise	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة
CNAC	Caisse national d'assurance-chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANSEJ	Agenc national de Soutine a lémploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence nationale pour la conduite des micro-prêts	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAS	Le fonds national de sécurité sociale pour la conduite	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء
CASNOS	Le fonds national de sécurité sociale pour les travailleurs non salariés	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء
CLEF	Le comité local pour étudier et le financement de projets	اللجنة المحلية لدراسة وتمويل المشاريع

مقدمة عامة

توطئة:

عرفت برامج التمويل الأصغر استخداما متزايدا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما انتهجته دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة التي تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج.

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976م بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974م، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006م، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة 95 %، وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا مستعيرين موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في أجاله، ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية (village Bank)، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات (rakyat)، وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر حتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وغيرها.

1- إشكالية البحث:

تعتبر الجزائر من البلدان ذات الثقل السكاني المعتبر، والتي يشكل الشباب فيها نسبة مرتفعة تصل إلى حوالي 63% من مجموع السكان، لذلك كانت دوماً من البلدان التي تعاني من أزمة البطالة، وهذا ما دفع بها إلى الاعتماد على العديد من البرامج لتشغيل الشباب، فأنشأت العديد من الهيئات لتنفيذ تلك البرامج تهدف إلى تمويل المشاريع المصغرة بالاشتراك مع البنوك، أو بتمويلها دون الاشتراك مع البنوك وبقروض بدون فوائد، هذه الأخيرة يمكن اعتبارها قروضا حسنة أي من صيغ التمويل الإسلامي، وتتمثل أساسا في: صندوق الزكاة تابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التابعة لوزارة العمل والتشغيل (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لا يندرجون ضمن القرض الحسن.

بناءا على ما سبق تم طرح السؤال الرئيسي للبحث:

إلى أي مدى ساهمت آليات التمويل الأصغر المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر عامة وبولاية المسيلة خاصة؟

يندرج تحت السؤال الرئيسي للبحث الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر عامة وبولاية المسيلة خاصة؟
- ما هي أهم آليات التمويل الأصغر في الجزائر ؟
- ما هي أهم المشاكل التي تواجه هيئات التمويل الأصغر في الجزائر عامة خاصة بولاية المسيلة؟
- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه الأفراد المستفيدين من التمويل الأصغر بالجزائر عامة وولاية المسيلة خاصة؟

2- فرضيات البحث:

بغية الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية للبحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

مساهمة آليات التمويل الأصغر المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ضعيفة مقارنة بالمأمول منها في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر.

تندرج تحت الفرضية الرئيسية للبحث الفرضيات الفرعية التالية:

- تساهم المؤسسات المصغرة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر؛

- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) من أهم الهيئات التي تعتمد آليات التمويل الأصغر بالجزائر؛

- تعتبر مسألة تسديد القروض الممنوحة من قبل المستفيدين منها أحد أكثر المشاكل التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)؛

- الإجراءات الإدارية المنتهجة من قبل البنوك تعتبر من أكثر الصعوبات التي تواجه الأفراد أثناء حصولهم على التمويل لمشاريعهم.

3- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع، تتمثل أهمها في:

- علاقة الموضوع بتخصص إدارة مالية؛
- أهمية الموضوع والرغبة الذاتية لمعرفة طريقة عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- إشكالية التمويل الأصغر التي تعتبر أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات المصغرة؛
- اكتساب الموضوع أهمية كبيرة في كونه المحرك الرئيسي في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في الجزائر .

4- أهمية البحث:

يمكن إيجاز أهمية البحث فيما يلي:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تعد من بين الدراسات التي تحدد إحدى السبل لإنشاء المؤسسات المصغرة لذوي محدودي الدخل والمتمثل في التمويل الأصغر؛

- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بضرورة إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة لخلق فرص عمل والمساهمة في القضاء على البطالة خاصة في ظل التحولات التي يمر بها الاقتصاد الوطني؛

- استغلال النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة والتوصيات التي سيتم الخروج بها؛

- تمثل إضافة تراكمية إلى المعرفة العلمية في هذا المجال.

5- أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث لا يخرج عن كونه محاولة لتوضيح مدى مساهمة آليات التمويل الأصغر المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة.

إضافة الى عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- استعراض الأطر والمفاهيم النظرية للتمويل الأصغر؛

- التعرف على واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر؛

- التعرف على دورANSEJ و ANGEM في تمويل المؤسسات المصغرة باعتبارهم من أهم مصادر التمويل التي يمكن الاعتماد عليها في قطاع المؤسسات المصغرة؛

- التعرف على أهم المعوقات التي تضعف من كفاءة وفعالية آليات، التمويل الأصغر وواقعه في الجزائر؛

- الخروج ببعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة والاستفادة منANSEJو ANGEM.

6- حدود الدراسة:

لكل دراسة سواء عملية أو نظرية حدود مكانية، حدود زمانية، عملية وبشرية، إن حدود الدراسة الحالية فتتمثل في الآتي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الميدانية على المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة؛

- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة الحالية في جانبها الميداني على عينة قصدية (عمدية) تخص أصحاب المشاريع المصغرة المستفادين من الوكالتينANSEJ و ANGEM والبالغ 32.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية بين شهري أفريل وماي من سنة 2017م.

7- منهجية البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، ارتأينا استخدام المنهج الوصفي مع التحليل، بغرض الوصف الدقيق والتفصيلي للموضوع الدراسة وصفا كميا ونوعيا.

أما عن الأدوات التي سنستخدمها في هذه الدراسة فهي تتمثل أساسا في استمارة استبيان ومقابلة مع أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الاحصائية المساعدة لتحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية التي يرمز لها بالرمز (SPSS).

8- الدراسات السابقة:

بغرض استكمال الجانب النظري وبهدف ترصين نموذج الدراسة وفرضياته، اطلعنا على الجهود السابقة للباحثين في دراستنا، من أجل معرفة ما قدموه من جهد علمي وما تناولوه من متغيرات يمكن الاستفادة من بعضها في الدراسة الحالية:

- الدراسة الأولى: هرقون تفاحة، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2011-1012م، حيث هدفت الدراسة إلى سياسات التشغيل لدى الحكومة من خلال معرفة آليات تمويل المؤسسات المصغرة والتي تهدف إلى ابراز مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها هذه المؤسسات للوصول إلى الأهداف المنوطة، وتوصلت الدراسة إلى كون هذا النوع من الهيئات قام بالتخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب عمل جديدة.

- الدراسة الثانية: سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقيمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، يومي 27- 29 جوان 2013م، هدفت هذه الدراسة الى التطرق لآليات القرض الحسن المصغر المطبق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر لتمويل الأسر المنتجة، والبحث عن مدى مساهمة الوكالة في إيجاد مناصب عمل والتقليل من البطالة.

- الدراسة الثالثة: صورايا بوريدح، **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004-2005م، تهدف الدراسة الى البحث المتمثل في تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومدى مساهمتها في إزالة العقبات التمويلية التي تقف كحاجز أمام نموها وتطورها.

- الدراسة الرابعة: KHAN AJAZ AHMAD، **التمويل الأصغر الإسلامي: النظرية والسياسة والتطبيق**، 2008م، هدفت الدراسة الى الوقوف على التمويل الأصغر الإسلامي من الناحية النظرية والتعرف على أساليب التمويل الإسلامي، وكذلك عرض تجربة الإغاثة الإسلامية عبر العالم في التمويل الأصغر الإسلامي والسياسات المتبعة عندها

خاصة في مكاتبها في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو، وتعتبر هذه الدراسة نموذجا ومرجعا لبرنامج تمويل إسلامي يعمل وفقا للشريعة الإسلامية.

- الدراسة الخامسة: محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة غزة – فلسطين، 2010م، تهدف الدراسة الى التعرف على واقع التمويل الأصغر وأهم المعوقات التي تحول دون انتشاره وتحوصل الباحث الى أهم عنصر وهو ضرورة عمل مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين على تطبيق التمويل الأصغر وأن تعمل الجهات المانحة ومؤسسات التمويل على تطوير قدرات العاملين في مجال التمويل الإسلامي وتعزيز توعيتهم بصيغ التمويل الإسلامي.

9- هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، واختبار الفرضيات وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح اهميتها اخترنا تناول الموضوع في فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المستخلصة، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات وأفاق البحث المستقبلية.

- الفصل الأول: خصصناه لدراسة دور التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة؛
- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة؛
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر؛
- المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر.
- الفصل الثاني: خصصناه للدراسة الميدانية "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة".
- المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) بولاية المسيلة؛
- المبحث الثاني: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)بولاية المسيلة ؛
- المبحث الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها.

10- صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل أهمها في:

- نقص المعلومات والإحصائيات المتعلقة بدراسة حالة الوكالتين؛
- عدم تجاوب أصحاب المشاريع مع الاستبيان؛
- ضيق الوقت المخصص للدراسة.

الفصل الأول: دور التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة

- ✓ **المطلب الأول: ماهية المؤسسة المصغرة**
- ✓ **المطلب الثاني: مزايا وأهداف المؤسسات المصغرة وأهميتها**
- ✓ **المطلب الثالث: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجهها**

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر

- ✓ **المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر**
- ✓ **المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر**
- ✓ **المطلب الثالث: العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر**

المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر

- ✓ **المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر**
- ✓ **المطلب الثاني: البرامج المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر**
- ✓ **المطلب الثالث: مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة**

تمهيد

نظرا لأهمية قطاع المؤسسات المصغرة ودوره في تنمية اقتصاديات الدول، قامت الجزائر بدعم وتطوير هذا القطاع لبناء نهج اقتصادي متكامل لما تعاني منه من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها وحاجاتها المتزايدة إلى ايجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة.

إن مشكلة التمويل الأصغر تعتبر من أهم وأبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية، على إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل، ولكن نظرا للدور الفعال للمؤسسات المصغرة في دفع عجلة التنمية، قامت الحكومة الجزائرية بإعطائها أهمية خاصة من خلال انتهاجها لمجموعة من السياسات التي ساهمت في توسيع مجالات نشاطها لتشمل قطاعات: الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.....الخ.

وأمام توسع حجم المؤسسات المصغرة بالاقتصاد الجزائري، كان على الحكومة الجزائرية العمل على توفير مصادر التمويل لهذه المؤسسات يضمن لها البقاء والتوسع، وكذا توفير المناخ المناسب لاسيما من ناحية التمويل، والجوانب الضريبية، وتوفير الأراضي والهياكل القاعدية وغيرها من التسهيلات.

سنحاول في هذا الفصل دراسة الجوانب التالية في ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة؛
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر؛
- المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة

من الصعب إيجاد تعريف واحد وشامل للمؤسسات المصغرة، بسبب الاختلاف في المفهوم من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لآخر، مما جعل الكثير يختلف في تحديد المقصود بالمؤسسات المصغرة.

بناءا على ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- ماهية المؤسسات المصغرة؛
- مزايا وأهداف المؤسسات المصغرة وأهميتها؛
- دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة المصغرة

تعتبر المؤسسة المصغرة أداة فعالة في النهوض بالنشاط الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لذلك تعددت واختلفت الدراسات التي اهتمت بها من حيث المفهوم وكذا المعايير المتبعة لتعريفها، وذلك نظرا لوجود مجموعة من العوامل، ندرجها فيما يلي:

1- تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم المؤسسات المصغرة: إذ هناك من يسميها المشاريع الصغيرة جدا، أو متناهية الصغر أو الوحدات الصغيرة.

وفي الجزائر على سبيل المثال يتم استخدام عبارة " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME والصناعات الصغيرة والمتوسطة PMI "والتي تدخل في إطارهما المؤسسات المصغرة، وهذا حسب تعريف المشرع الجزائري.[1]

2- تنوع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية: إن تنوع طبيعة الأنشطة الاقتصادية يصعب من تحديد مفهوم موحد للمؤسسات المصغرة، ذلك أنه ما يمكن أن نعتبره مؤسسة مصغرة أو صغيرة في بعض القطاعات الصناعية يمكن أن يمثل مؤسسة كبيرة في القطاع التجاري،[2] وذلك بحكم حجم استثماراتها وهيكلها التنظيمي، وكذا عدد عمالها وكفاءاتهم.

3- التباين في درجات النمو الاقتصادي: إن تباين مستويات النمو الاقتصادي يعتبر أحد العوامل التي تفسر الاختلاف في تعريف المؤسسات المصغرة من دولة إلى أخرى، فمثلا المؤسسات المصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو اليابان أو بلد صناعي آخر تعتبر متوسطة أو كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا[3].

---

[1] – يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005 م ،ص18.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 17.

[3] - لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**– دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005م، ص04.

4- تعدد معايير التصنيف: التي تم الاعتماد عليها للتعريف والتصنيف، حيث هناك من يعتمد على معيار حجم العمالة، وهناك من يعتمد على حجم رأس المال، ومنها ما يعتمد عليهما معا، بالإضافة إلى الاعتماد على معايير أخرى: مثل حجم المبيعات والميزانية السنوية.[1]

بينت الدراسات التي أجريت حول المؤسسات المصغرة أن هناك أكثر من 50 تعريفا لها وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفا يخص المؤسسات المصغرة في 75 دولة، والعديد من الدول ليس لها تعريف رسمي للمؤسسات المصغرة، وللوصول إلى تعريف مشترك هناك مجموعة من المعايير تساعد في ذلك منها ما هو كمي وما هو نوعي، وأهم هذه المعايير ما يلي:[2]

4 - 1 المعايير الكمية: حسب هذه المعايير تعرف المؤسسات المصغرة اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بينها مثل حجم العمالة ورأس المال ورقم حجم المبيعات.....إلخ

4 - 2 المعايير النوعية: تعتمد على الفروق الوظيفية وتتمثل في نمط الملكية والمكونات التنظيمية، وتحديد دور المؤسسات المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل: المسؤولية، الملكية وحصة المؤسسة من السوق .....إلخ.

4 - 3 معايير أخرى: هناك العديد من المعايير الأخرى المستعملة في العالم للحكم على حجم المؤسسة مثل المستوى التكنولوجي في الميدان التي تعمل فيه، نصيبها من السوق، درجة انتشارها ومرونة توطنها، وعلى العموم يعتبر العاملان الأولان، أي رأس المال واليد العاملة من أهم المعايير لقياس حجم المؤسسة المصغرة.

5 - العامل التقني: المتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فتبعا لعملية الاندماج يمكن أن يتوسع ويزداد حجم المؤسسة بفعل انضمام مؤسسات مصغرة وصغيرة مع بعضها البعض وعليه يتجه حجمها إلى الكبر.[3]

كما أن العملية الإنتاجية عندما تكون مجزأة أو موزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات مصغرة وصغيرة.

---

[1] – طارق محمود، عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 2005م، ص 34.

[2] – عبد الله غالم، حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى المعنون تحت واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013م، ص03.

[3] – صورایة بوریدح، **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004- 2005م، ص10.

أولا: تعريف المؤسسات المصغرة: كون عملية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة، وكذا إبراز الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة عملية صعبة جدا، ذلك أن كلمات مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى.[1]

فيما يلي عرض لمفهوم المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول:

الجدول رقم (1-1): تعاريف المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول

البلد	نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
البنك الدولي	مصغرة	10	100,000 دولار	100,000
الاتحاد الأوروبي	مصغرة	09	أقل من أو يساوي2 مليون أورو	أقل من أو يساوي2 مليون أورو
اليابان	مصغرة	09 -01	50 مليون ين	50 مليون ين
السعودية	مصغرة	10 -01	لا يتجاوز المليون ريال	
مصر	مصغرة	أقل من 10	1500 جنيه	أقل من 50,000 جنيه

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المراجع التالية:

- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011م، ص ص 62، 63.
- منصور بن اعمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ماي 2003م، ص ص 07،08.

يتضح من الجدول أعلاه:

1- هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات المصغرة يختلف من بلد لآخر.

2- كل الدول السابقة تشترك في معيار عدد العمال، وتختلف في رأس المال ومجموعة الأصول نظرا للتطور الاقتصادي؛

3- تباين المعايير المتبعة في تصنيف المؤسسات المصغرة من بلد إلى آخر حسب توجهاته الاقتصادية.

أما في الجزائر فقد تم تعريف المؤسسات المصغرة بموجب القانون التوجيهي رقم 17- 02 المؤرخ في 10 جانفي2017م لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه

[1]- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان- الأردن، 2006م، ص 02.

المؤسسات، حيث جاء في المادة 10 الإطار القانوني لتعريفها على أنها: " مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 ملايين دج.[1]

ثانيا: خصائص المؤسسات المصغرة: تتمثل أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:

1- انخفاض النسبي في رأس المال: سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو التشغيل؛ مما جعلها من الاستثمارات المفضلة عند صغار المستثمرين[2]، إلى جانب الاسترداد قصيرة ومعدلات دوران رأس المال كبيرة.[3]

2- المرونة العالية: حيث تتميز المؤسسات المصغرة بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بالنظر الرغبات المتجددة للفرد المستهلك.

إن سوق المؤسسات المصغرة يكون محدود نسبيا والعلاقة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفضيلية، هذا ما يؤدي بسرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات مما يضمن التحديث المستمر على عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى الدراسة السوقية أو ما يسمى كذلك ببحوث السوق وإتباع السياسات والاستراتيجيات المناسبة.[4]

هذا بالإضافة إلى سهولة دخولها وخروجها من السوق في أي وقت وبمرونة وبدون خسائر كبيرة لنقص نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع الأصول، وزيادة نسبة رأس المال المملوك لأصحابها بالنسبة للخصوم،[5] إن المؤسسات المصغرة تتمتع بميزة المرونة العالية على خلاف المؤسسات الكبيرة ذلك لأن هذه الأخيرة تمتلك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار ومعالجتها.

3- الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة: يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض، وذلك كون التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة الأمر الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره، نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها، بالإضافة إلى أنه يتم الاعتماد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة.[6]

هذا لا ينفي اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة، حيث نلاحظ أن هناك مؤسسات صغيرة الحجم تتعاقد لإنتاج صناعات دقيقة ومحددة لمؤسسات كبيرة الحجم في مجال الإلكترونيات، وتستخدم تقنيات متقدمة جدا تعتمد على كثافة رأس المال.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017م، الصادر في 11 جانفي 2017م، ص 06.

[2]- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، – دراسة حالة– المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف 1999-2001م، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05، جامعة محمد خيضر– بسكرة، فيفري 2004م، ص215.

[3]- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة– مصر، 2007م، ص44.

[4]- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2002م، ص 26.

[5]- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، مرجع سابق، ص44.

[6]- **المرجع نفسه**، ص ص 44، 45.

4- انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة: إن القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات المصغرة لا تقتصر على التجارة والخدمات فقط، فقد أثبتت الدراسات العلمية بأنها منتشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعة وحتى قطاعات البنية التحتية.

المطلب الثاني: مزايا وأهداف المؤسسات المصغرة وأهميتها

لقد شهدت المؤسسات المصغرة اهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول نظرا لدورها الفعال في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة.

نستعرض في هذا المطلب أهم المزايا والأهداف للمؤسسات المصغرة.

أولا: مزايا المؤسسات المصغرة: يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

1- المرونة في الإدارة؛

2- المعرفة الدقيقة بالعملاء والأسواق؛

3- العلاقة القوية مع المجتمع المحلي؛

4- الخدمة الشخصية للعملاء؛

5- الاعتماد على المدخل الشخصي في التعامل مع العاملين؛

6- التقيد المحدود بالقوانين الحكومية.

ثانيا: أهداف سياسة دعم وانشاء المؤسسات المصغرة: تسعى المؤسسات المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

1- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية .....إلخ؛

2- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛

3- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء اعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

---

[1]- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، ط 02، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة- مصر،2008م، ص 23.

[2]- محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم تحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط- الجزائر، 08- 09 أفريل 2002م، ص ص 2-4.

4- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

5- تهدف أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات؛

6- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والادارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

ثالثا: أهمية المؤسسات المصغرة: إن عملية الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات تحقق أهدافا ذات طابع اقتصادي واجتماعي تتجلى مظاهرها وأهميتها فيما يلي:[1]

1- الحد من البطالة وتوفير مناصب العمل؛

2- التجديد في الخدمات والمنتوجات المقدمة؛

3- استغلال الثروات المحلية؛

4- القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي؛

5- انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة وصغر القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها؛

6- نقص حجم القوة العاملة اللازمة وتحقيق روح الفريق وتقليل التكاليف نسبيا؛

7- بساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها؛

8- وجود اجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة ووضوح التنظيم؛

9- نقص تكلفة الإدارة والمصاريف العمومية؛

10- السرعة والدقة في اتخاذ القرار؛

11- السرعة في تغيير النشاط.

[1] – حمدان عبيد الفاعوري، **مشكلات ومعوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات الاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان– الأردن، 29- 31 ماي 2005م، ص16.

المطلب الثالث: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجهها

يستعرض هذا المطلب الدوافع المحفزة لإنشاء المؤسسات المصغرة وكذا الصعوبات التي تحد وتعيق من إمكانية انطلاقها.

أولا: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة: تتعدد الدوافع المحفزة للاهتمام بالمؤسسات المصغرة. هذه الدوافع تنبع من أدوارها في العديد من المجالات نذكر منها:[1]

1- الأزمة الاقتصادية والتي دفعت إلى انهيار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرتها على الاستمرار في استحداث المؤسسات الكبرى وحتى عدم القدرة على الاحتفاظ بالقائمة منها؛

2- ظهور استراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبرى التي تعاني من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي والتي دفعت بها إلى تشجيع المناولة أو ظاهرة النمو الشبكي، وهي استراتيجية تحكمها إرادة التقليص من كلفة الإنتاج والمحافظة في نفس الوقت على مراقبة هياكل الإنتاج وسيرورتها؛

3- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي؛

4- الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية بخلق أدوار جديدة كالتمويل الجزئي والقرض المصغر لاستحداث هذه المؤسسات المصغرة كآليات فعالة للتخفيف من عبء الفقر والبطالة؛

5- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة: رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات المصغرة، واهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات إلى أنها ما زالت تعاني الجزائر من العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها.

1- إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة: تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة أحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام نموها وتطورها، حيث يواجه أصحاب المؤسسات المصغرة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمزاولة نشاطات المختلفة لمؤسساتهم.

ترجع إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة إلى أنه في أغلب الأحيان ما يكون صاحب المؤسسة يملك قدرة جد محدودة في الحصول على رأس المال والخدمات المالية للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل أو الثابت بصفة مستمرة، وهذا لضعف الموارد الذاتية له ولإحجام مؤسسات التمويل عن تزويدها.

[1] – تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011- 2012م، ص 65.

وتعتبر المؤسسات المالية سواء البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل المؤسسات المصغرة، ويعود عزوف مؤسسات التمويل هذه على تقديم الائتمان اللازم للمؤسسات المصغرة لمزاولة نشاطاتها المختلفة لجملة من الأسباب يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

1- 1 تكلفة القروض المرتفعة: إن تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها تكون مرتفعة مقارنة بمبلغ القرض، حيث أن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة منحها القروض الصغيرة.

هذه المصاريف المرتفعة تتعلق بالحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل من البنك، كذلك فإن إجراءات عمليات الإشراف والتحصيل غالبا ما تكون أكبر للبنوك في حالة منحها للقروض للمؤسسات الصغيرة، وهذا لضخامة عدد الملفات وصغر حجم القروض.

1- 2 ارتفاع مخاطر اقراض المؤسسات المصغرة: في أغلب الأحيان ما ينظر للمؤسسات المصغرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، كون أصحاب هذه المؤسسات لا يملكون القدرة على تقديم دراسة جدوى وخطط العمل التي يقدمها أصحاب المؤسسات الكبيرة.[2]

بالإضافة إلى أن نسبة عالية من هذه المؤسسات تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية، ولا تهتم بتسجيل عملياتها وقيد حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها، كل هذا يزيد من مخاطر التعامل معها.[3]

1- 3 عدم توفر الضمانات المطلوبة: إن مؤسسات التمويل عند منحها للقروض تطلب ضمانات مختلفة، حسب طبيعة القرض والعميل المقترض وهذا بهدف تغطية مخاطر عدم سداد القرض من قبل العميل المقترض، وغالبا ما يعجز أصحاب المؤسسات المصغرة من توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتهم التمويلية، كذلك من النادر وجود مؤسسات مالية مختصة في تمويل المؤسسات صغيرة الحجم، وتتفهم الخصائص التي تتميز بها هذا النوع من المؤسسات، وإن وجدت مثل هذه المؤسسات المالية المتخصصة فتكون إمكانياتها محدودة.[4]

2- صعوبات تنظيمية: تتجلى فيما يلي:

2- 1 صعوبات تشريعية: تتمثل في الافتقار إلى إطار تنظيمي قانوني محكم يتماشى مع خصوصية المؤسسات المصغرة يخدم أهدافها ويوفر لها بيئة ملائمة تسمح لها بالاستمرارية والتوسع، وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهدة من خلال استصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود.[5]

---

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، دار النشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر،1996م، ص50.

[2]- حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، مصر، 2006م، ص32.

[3]- عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص49.

[4]- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993م، ص 62.

[5]- صوراية بوريدح، **مرجع سابق**، ص 30.

2- 2 مشاكل الخبرة التنظيمية والحصول على المعلومات: تعتبر صعوبة الحصول على المعلومات وكذا الافتقار إلى الخبرة المهنية من المعوقات الخطيرة التي تعتري أصحاب المؤسسات لمواجهة مشاكلهم وتوسع نشاطاتهم.

وعادة فإن أصحاب المؤسسات في الدول النامية يكون أفقه ضيق ولا يمتد لأكثر من شؤون صناعته أو حرفته لذلك فإن أصحاب المؤسسات قد لا يعملون شيئا على الإطلاق حول اتجاهات الأسعار في بلدهم فيفاجئن بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم، كما قد يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطاتهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الاسواق المحلية، ولا يعملون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات.[1]

2- 3 نقص العمالة المؤهلة: إن المؤسسات المصغرة لا تستطيع جذب الأيدي العاملة المكونة والمؤهلة، ذلك أن هذا النوع من العمالة يلجأ في أغلب الأحيان إلى العمل في المؤسسات الكبيرة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

– أن المؤسسات المصغرة لا تستطيع أن تدفع أجور مرتفعة مثل المؤسسات الكبيرة؛

– مخاطر التوقف كبيرة وعدد ساعات العمل المطلوبة يوميا أكثر من المؤسسات الكبيرة، وبالتالي درجة الإشباع والرضا التي سوف تتحقق نتيجة العمل في المؤسسات المصغرة محدودة على عكس الحال العمل لدى المؤسسات الكبيرة؛[2]

2- 4 ضعف التخطيط الاستراتيجي: إن أصحاب المؤسسات المصغرة يهملون ولا يهتمون لعملية التخطيط الاستراتيجي، وهذا ما يؤدي في العديد من الأحيان إلى فشل المؤسسة وعدم مقدرتها في الاستمرار، وترجع أهمية التخطيط الاستراتيجي أنها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات المؤسسة ومعرفة رغبات المستهلكين وكيفية جذب والمحافظة عليها.[3]

2- 5 ارتفاع تكاليف الإنتاج: إن المؤسسات صغيرة الحجم لا تستطيع الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم ومن مزايا الاقتصاديات المختلفة للإنتاج الكبير.

2- 6 مشاكل المواصلات والخدمات العامة: من المعوقات التي تواجه المؤسسات صغيرة الحجم مشكلة نقل الخامات الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف معقولة ومناسبة.

إضافة إلى أن الكثير من هذه المؤسسات والقائمة على أطراف القرى أو داخل المدن خاصة في دول أسيا وإفريقيا تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة نشاطها، مما يدفع بأصحاب المؤسسات إلى تهيئة هذه الخدمات بأنفسهم وبطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا الأمر الذي يؤدي إلى عسر مالي للمؤسسة.[4]

---

[1]– عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص 31.

[2]– سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، بدون سنة نشر، ص 28.

[3]– ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط2، دار المسيرة للطبع والنشر، عمان– الأردن، 2004م، ص 20.

[4]– عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص 32.

2- 7 مشاكل عدم توفر البنية الأساسية: تعد إشكالية الحصول على الأرض أو العقار أو المكان المناسب لمزاولة النشاط والإنتاج من لأهم مشاكل (معوقات) إنشاء ونمو المؤسسات المصغرة.[1]

2- 8 صعوبات التسويقية: هناك من يعتبر السوق الذي يوجه إليه المنتوج من المشاكل الصعبة التي تؤدي إلى زوال العديد من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة، وذلك للقصور الذي تعرفه في شبكات التوزيع، وهو ما اضطر بعض الدول لاتخاذ إجراءات ترمي إلى تمكين المؤسسات المصغرة والصغيرة من تسويق منتوجاتها، ولعل الأسباب التي تؤدي إلى بروز هذا المشكل التسويقي هو غياب خطة تسويقية كاملة، بسبب ما تكلفه من أموال تؤثر على ميزانية المؤسسة في المراحل الأولى لإنشائها، وهو يعتبر عامل أساسي مساعد في الحد من توجيه مخرجات هذه المؤسسات إلى الأسواق الخارجية.[2]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر

عرفت برامج التمويل الأصغر تطورا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف دول العالم التي انتهجتها، من خلال إنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات لمستخدميها محدودي الدخل وبمساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف والزيادة والإنتاج.

يستعرض هذا المبحث العناصر التالية:

- ماهية التمويل الأصغر؛
- المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر؛
- العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر.

المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر

تعتبر برامج التمويل الأصغر من الأدوات الأكثر فعالية في معالجة ظاهرة الفقر والبطالة إذ تعمل هذه البرامج على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض والإيداع والادخار لتلبية الاحتياجات المالية للقادرين على بدء مشروعات اقتصادية.

هذه الأخيرة من شأنها زيادة دخل الأسر، وتخفيض معدلات البطالة وفق طلب واسع على السلع والخدمات الأخرى، خاصة ما يتعلق بخدمات التغذية والتعليم والصحة.

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص 32.

[2]- صوراية بورديح، **مرجع سابق**، ص 30.

أولا: مفهوم التمويل الأصغر[*]: قبل التطرق إلى مفهوم التمويل الأصغر لابد من الإشارة إلى مفهوم التمويل الذي يعرف: على أنه" مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة".[1]

وبتعريف آخر هو أحد مجالات المعرفة ويتكون من مجموعة الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات.[2]

من خلال التعريفين نستخلص "أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات"[3]

أما فيما يخص مفهوم للتمويل الأصغر فهناك عدة تعريفات قدمت حوله، فيما يلي أهمها:

1- مفهوم التمويل الأصغر في (مصر، السودان، فرنسا، بنغلادش، الولايات المتحدة الأمريكية...)، هو" تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة أي الفقراء الناشطين اقتصاديا".[4]

2- تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) هو" توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية".[5]

3- تقديم قروض صغرى للفقراء لتوفير احتياجاتهم بما يتلاءم مع ظروفهم خاصة مع أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية من خلال برامج مصممة لذلك".[6]

4- مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية".[7]

---

[*] توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر وهي مصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل: قروض صغيرة micro cridit، المديونية الصغيرة micro debt، والتمويل متناهي الصغر micro fianance.

[1] – حمزة الشيخي، ابراهيم الجذراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1998م، ص20.

[2] – رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة –مصر، 2008م، ص 95.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 96.

[4] – عبدالرحمان حسن عبدالرحمان، **ملتقى حول دعم الأسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر(تقييم وتقوية التجارب المماثلة، ورشة التمويل الأصغر)**، الخرطوم– السودان، جوان 2010م، ص04.

[5] – وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، **ورقة بحثية حول نظرة في الجانب الاجتماعي ورشة التمويل الأصغر**، الخرطوم– السودان، 2008م، ص12.

[6] -Khan , Ajaz Ahmed ,**Islamic Microcredit** : Theory, Policy and Practice, 2008, P 06.

[7] - Sébastien Boyé Etautres, **L'éguide de la Microfinance, éditiony d'organisation**, Paris, France, 2006, P17.

5- يعرف التمويل الأصغر أيضا على أنه" هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات (مشروعات العمل الحر)، كالإقراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجاتهم".[1]

نستنتج مما سبق "أن التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية".

نستخلص من هذه التعاريف أن برامج التمويل الأصغر تركز على عنصرين أساسيين هما:

- ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط؛
- تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء على خلق المشروعات المدرة للدخل؛

تضم مؤسسات التمويل الأصغر، مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل الأصغر وتتمثل في مؤسسات تتراوح ما بين: الرسمية مثل البنوك، شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار في القرى، غير الرسمية مثل مجموعات الادخار والائتمان أو التسليف، ويكون هذا التمويل على العموم لمدة قصيرة أقل من اثنى عشرة شهر لتمويل رأس المال العامل.

ثانيا: التطور التاريخي للتمويل الأصغر ونشأته: تعتبر برامج التمويل الأصغر حديثة النشأة إذ يعود تاريخها إلى أواسط سبعينيات القرن العشرين لتقديم الخدمات الائتمانية والقروض للفقراء.

كان أول تطبيق لتجربة التمويل الأصغر في بنغلادش من طرف "محمد يونس" في سنة 1976م بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974م بعد استقلالها،[2] وتحصل محمد يونس على جائزة نوبل في عام 2006م، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك95 %[3] وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا مستعرين موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في آجاله.

ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية Village bank،[4] ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات Rokyat،[5] وقد

[1] – جوديث برانسما، لورانس هارت، **تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، 1998م، ص01.

[2] -Abdul Rahim Abdul Rahman, **Islamic Microfinance, Amissing Component in islamic banking**, Kyoto bulletin of islamic Area studies, 01- 02- 2007,p38.

[3] Abdul Rahim Abdul Rahman, **Islamic Microfinance, Amissing Component in islamic banking**, Kyoto bulletin of islamic Area studies, 01- 02- 2007,pp38-39.

[4]- Maliha Hussein, Shazreh Hussein, **The Impact of Micro Fiance on poverty and Gender Equity Approaches and Evidence from pakistan**, Pakistan Micro Finance Etwork, 31Decembre 2003, P04.

[5]- Mohmmed Obaidullah, Introduction To Islamic Microfiance**, International Institute of Islamic business and and finance**, India, 2008, P07.

وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى في الدول الفنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وغيرها من الدول الأخرى.[1]

في عام1995م أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية برئاسة نائب رئيس البنك الخبير المصري" د. اسماعيل سراج الدين".

وفي شهر فيفري من عام 1997م عقد في واشنطن قمة التمويل الأصغر، وتم إطلاق عقد التسعينيات الميلادية بأنه" عقد التمويل الأصغر".

إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005م السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في اطار التنمية.[2]

مرت مسيرة التمويل الأصغر العالمية عبر الزمن بمراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1- 2):مراحل تطور التمويل الأصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى: قبل 1950م	– الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر. – قيام التجار والمرابون بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر، مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل مثل: إنشاء أول مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل الأصغر عن طريق مؤسسة Raiffeisen friedrich wilhelm في ألمانيا، هدفها تقديم خدمات الادخار للطبقة الفقيرة إلا أنه لم يعرف الانتشار والنجاح.
المرحلة الثانية: 1950 إلى 1970م	– الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. – قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل مثل: طرح فكرة تجريبية عن تطبيق التمويل الأصغر في بنك بنغلادش وبنك سول.
المرحلة الثالثة: 1970 إلى 1995م	– التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. – قيام وتطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم مثل: بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول مع قيام مؤسسات مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل. – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الرابعة: 1995 إلى 1997م	– التوسع في التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الخامسة: 1997 إلى	– اندفاع التمويل الأصغر إلى وضع لوائح تنظيمية

[1]- Abdul Rahim Abdul Rahman, **Islamic Microfinance, Amissing Component in islamic banking**, Opcite, p 13.

[2]– المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **التقرير السنوي**، 2005م، ص 14.

2005م	– إنشاء مؤسسات تتعامل في القروض فقط قمة التمويل الأصغر بواشنطن مثل: إطلاق عقد التسعينات الميلادية بأنه عقد التمويل الأصغر بالولايات المتحدة الأمريكية.
المرحلة السادسة: ما بعد 2005م	– تقديم خدمات مالية في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع. – توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة. – الاعتماد على برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل: إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005م السنة الدولية للتمويل الأصغر.

المصدر:. ضرار الماحي، **دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر**، معهد علوم الزكاة، السودان، 2013م، ص15.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

نرى بأن التمويل الأصغر لم يكن معروفا قبل السبعينيات فكان يعتمد على برامج يدعمها مانحون فقط، ولكن مع مرور الوقت أصبح يعتمد على ما توفره البنوك التجارية.

في منتصف التسعينات ازدادت دائرته فأصبح يعتمد على ما توفره المجموعات الاستشارية، في بداية الألفية الجديدة اندفع التمويل الأصغر إلى وضع لوائح تنظيمية، أما في المرحلة الحالية فأصبح يقدم خدمات مالية.

ثالثا: خصائص التمويل الأصغر: هناك مجموعة من الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر تتلخص فيما يلي:[1]

1- القروض تكون قصيرة الأجل، وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل على دفعات، ويتم صرفها بعد الموافقة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر؛

2- يتم الطلب من المقرضين التقليديين مع تقديم ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضا بالتبادل لضمان السداد؛

3- طلب القرض واجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقرضين منخفضي الدخل؛

4- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛

5- امكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛

6- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛

7- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة؛

8- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛

9- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

[1] -Khan , Ajaz Ahmed ,**Islamic Microcredit**, opcite, P11.

رابعا: أهمية التمويل الأصغر: تنبع أهمية التمويل الأصغر من أهمية الأدوار التي يلعبها في مجال التخفيف من حدة الفقر بحيث يعتبر أداة فاعلة ووسيلة ناجحة لتوفير حياة كريمة لهم بحيث يتحولون إلى أفراد يمتلكون مشروعات خاصة بهم، والاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ يقوم التمويل الأصغر بـ:[1]

1- يعمل التمويل الأصغر على مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية (مرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب والسرقة)، وبذلك يمكن اعتبار التمويل المصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، خاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛

2- إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسر بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛

3- تولد مؤسسات التمويل الأصغر لدى المرأة العاملة الثقة بالنفس والقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛

4- زيادة مشاركة القطاع الصغير في الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

جاء تأسيس المجموعة الاستشارية (Consultative Group to Assist the Poor) لمساعدة الفقراء ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، وهي عبارة عن اتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل الأصغر يتألف من 31 هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سويا لتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات المالية، التي يشار إليها بمصطلح التمويل الأصغر.

وتتصور CGAP عالما يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بالوصول الدائم لنطاق من الخدمات المالية التي تقدمها الجهات المختلفة للتزويد بالخدمات المالية عن طريق قنوات توصيل متنوعة، وهو عالم ينظر فيه للفقراء ومنخفضي الدخل في الدول النامية على أنهم مهمشين، بل على أنهم من العملاء المحوريين والشرعيين للأنظمة المالية في بلدانهم، وهو ما يعني بمعنى آخر أن هذه الرؤية هي رؤية لأنظمة مالية شاملة، وهي الطريقة الوحيدة للوصول لأعداد كبيرة من الفقراء ومنخفضي الدخل، وفي سعيها للتقدم صوب تحقيق هذه الرؤية.[2]

[1]– البوابة العربية للتمويل الأصغر، **www.microfinancegateway.org** ، تاريخ الاطلاع 08 -04- 2017م على الساعة 21:30.

[2]– المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، (تنمية التمويل الأصغر الإسلامي– التحديات والمبادرات)**، جدة– السعودية، 2008م، ص 14.

وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بمساعدة أعضائها هذه المبادئ الأساسية وصادقت عليها، كما تم التصديق عليها من قبل مجموعة الثمانية في اجتماع رؤساء تلك الدول في Sea Island بولاية جورجيا الأمريكية في جويلية 2004م وهذه المبادئ هي:[1]

1- الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية: يحتاج الفقراء مثلهم مثل الآخرين إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة؛

2- التمويل بالغ الصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر: الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول والانتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم إلى التخطيط للمستقبل لتحسين أوضاعهم؛

3- التمويل بالغ الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء: يشكل الأغلبية الكبيرة من السكان في معظم الدول النامية، إلا أن العدد الأكبر من الفقراء مازالوا يفتقرون القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية، في بلدان كثيرة مازال ينظر للتمويل بالغ الصغر على أنه قطاع هامشي وعلى أنه بصورة رئيسية واهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات والمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية.

ولتحقيق امكانات التمويل بالغ الصغر الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء لا بد أن يصبح جزء لا يتجزأ من القطاع المالي.

4- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء: لا يستطيع معظم الفقراء الحصول على الخدمات المالية بسبب نقص مؤسسات الوساطة المالية القوية العاملة على مستوى التجزئة، لا يعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار غاية في حد ذاتها، بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم شأن وأثر أبعد بكثير لما يمكن أن تموله الهيئات المانحة، قابلية الاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر على تغطية جميع تكاليفها وهي تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء، وهذا لأن تحقيق الاستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك.

5- التمويل بالغ الصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة: إن تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى.

[1] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، ورقة بحثية في الملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، تونس، 27- 29 جوان 2013م، ص ص 04- 05.

وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

6- لا يقدم التمويل الأصغر الحلول دائما: فالتمويل الأصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف.

إن الأفراد الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواع أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد، ففي الكثير من الأحيان، هناك خدمات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة والتوظيف وبرامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية، يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان.

7- إن تحديد سقف أسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض: إن تكلفة اعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم، لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تقرضه البنوك. إن نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة، تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية لا تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها، وعليه فإنه يجب تجنب مثل هذا التحديد وفي الوقت ذاته، يجب ألا يعمل مقدمو القروض متناهية الصغر على فرض فوائد مرتفعة جدا تدفع المقترضين على تغطية تكلفة عدم كفاءة المقرض.

8- إن دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة: تسهم حكومات الدول بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء، ومن أهم الأمور التي يمكن أن تقوم بها الحكومات من أجل التمويل بالغ الصغر الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب غطاءات أسعار الفائدة والامتناع عن تشويه السوق ببرنامج اقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار، يمكن أن تساند الحكومات الخدمات المالية المقدمة للفقراء بتحسين بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر وقمع الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية في أوضاع خاصة، قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية بالغة الصغر مبررا عند الافتقار إلى أنواع أخرى من التمويل.

9- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص إلا أن تتنافس معه: حيث يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل الأصغر، يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض متناهية الصغر، لتطوير دعم البنى التحتية مثل مؤسسات التقييم، مجلس الإقراض والمقدرة على التدقيق، ولدعم التجربة وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبرعين، ويجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل متناهي الصغر في النظام المالي، وعليهم الاستعانة بخبراء لهم سيرة جيدة من النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع، ويجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء بحيث يجب

تحقيقها قبل استمرار التمويل، ويجب أن تكون هناك خطة معقولة لكل مشروع بحيث يصل إلى نقطة لا يعد عندها حاجة إلى دعم الممولين؛

10- إن العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء: يعتبر التمويل الأصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف اجتماعية وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات، وبدء من المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات، لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة.

يجب أن تركز معظم الاستثمارات في هذا القطاع، سواء العام أو الخاص، على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال؛

11- يعمل التمويل الأصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والافصاح عنه: إن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية. ويتضمن ذلك كلا من: المعلومات المالية (مثل نسبة الفوائد، تسديد القروض، استرداد التكاليف)، والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم). كلا من المتبرعين، المستثمرين، ومشرفي البنوك، والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر

بالرغم من أن هناك مؤسسات التمويل الأصغر حققت نجاحا لعملية التنمية الشكل المستدام، إلا أن هناك مؤسسات مالية فشلت في هذا المجال، ويقاس نجاح المؤسسة المالية بقدرتها على البقاء في سوق التمويل وتقديم خدماتها بشكل مستمر، وأن تغطي تكلفة تمويلها للمشروعات الصغيرة، وأن تكون قادرة على استيراد أموالها من المقترضين، وذلك دون الحاجة إلى الاعتماد على موارد مالية تأتي من الخارج في شكل منح، أي أن تكون المؤسسة المالية قادرة على تحقيق فائض يمكن إعادة استثماره لتطوير المؤسسة وخدماتها.

ويرجع فشل بعض مؤسسات التمويل الأصغر لعقبات نلخصها فيما يلي:[1]

1- عقبات في العملاء: تتمثل فيما يلي:

- يخاف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل؛
- العملاء الفقراء قد يكونوا غير قادرين على سداد القروض؛
- يميل بعض الفقراء من فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار.

2- عقبات في مؤسسات التمويل: تتمثل فيما يلي:

- الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء الفقراء؛

[1]- عبد الوهاب لطفي، **مرجع سابق**، ص ص 05- 06.

- الافتقار للخبرة الخاصة بالنصح والمشورة؛
- الافتقار للخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة؛
- عدم القدرة على تحديد شكل الخدمات الملائمة للعملاء الفقراء.

3- عقبات في المشروع الصغير: تتمثل في

- عدم إشهار وتسجيل المشروع قانونيا قد يقف مانع للقروض؛
- المشروع المقدم ليس له دراسة جدوى؛
- دراسة الجدوى تثبت عدم فعالية ونجاح المشروع؛
- فكرة المشروع الصغير معقدة فنيا وتسويقيا وإداريا بشكل يصعب على الشخص تنفيذها.

4- عقبات في شكل الائتمان: تتمثل في

- الائتمان له تكلفة لا يقدر الشخص الفقير على سدادها؛
- هناك أنواع مختلفة للائتمان وخدمات التمويل لا يقدر الشخص على فهمها؛
- مفهوم الائتمان مركب ومعقد لا يقدر على فهمه الشخص الفقير؛
- عدم قدرة المؤسسة المالية على تحديد نوع الخدمة المالية المناسبة للمشروع الصغير.

المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر

يعتبر القرض المصغر الأداة الأساسية لإنشاء المؤسسات المصغرة، حيث يسمح لفئة معينة من المجتمع لتحسين ظروف معيشتهم فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النقاط التالية:

- مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر؛
- برامج مقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة؛
- دور التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر

يعتبر التمويل الأصغر من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات المصغرة في الجزائر وذلك لخصوصيتها.

أولا: تعريف التمويل الأصغر في الجزائر: طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011م، المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة الثانية والثالثة:[1]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 19، المادة الثانية والثالثة من المرسوم الرئاسي 11- 133، الصادرة في 27 مارس 2011م، ص07.

" القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، يوجه إلى إحداث الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة في الشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط".

بهدف مراجعة وتدارك النقائص التي تعرض إليها البرنامج الأول لصيغة القرض المصغر تم استحداث صيغة جديدة بناءا على المرسوم الرئاسي 04- 13 المؤرخ في 22 جانفي 2104م، الذي يتعلق بجهاز القرض المصغر وقد جاء تعريف القرض المصغر في المادة الثانية من المرسوم على أنه « قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، حيث يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة لسلع والخدمات».[1]

هذا التعريف كان بعد المشاكل والعقبات التي واجهت المفهوم الأول سنة 1999م خلال صدور المنشور رقم 10 المؤرخ في 22- 07- 1999م، حيث عرف بموجبه التمويل الأصغر (القرض المصغر) على أنه «سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين».

ولقد تم الاستعانة بخمس هيئات لتطبيق برنامج القرض المصغر وهم:

1- وكالة التنمية الاجتماعية؛

2- مندوبية تشغيل الشباب؛

3- الوكالة الوطنية للشغل؛

4- البنوك وقد اقتصر التعامل مع بنكان فقط وهم: بنك عمومي ممثل في البنك الوطني الجزائري، بنك خاص ممثل في بنك الخليفة؛

5- الصندوق الوطني لمكافحة البطالة.

إلى أن هذا البرنامج رافقته العديد من المشاكل والتي أدت إلى التوقف المؤقت لتطبيق هذا البرنامج حيث قدرت نسبة الديون غير المدفوعة بحوالي 62% من إجمالي القروض، زيادة عن عدم تسوية الأقساط السنوية الخاصة بصندوق ضمان أخطار القروض المصغرة، على إثر هذه المشاكل تم تجميد القروض بقرار من قبل البنك الوطني الجزائري، الذي سجل نسبة عالية من القروض التي لم يتم تسديدها، إضافة إلى الحدث المتعلق بتصفية بنك الخليفة، وعليه تخلى البنكان عن مهمة تمويل وإمداد القروض.[2]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 04- 13، الصادرة في 25 جانفي 2004م، ص 03.

[2] – صوراية بورديح، **مرجع سابق**، ص 102.

ثانيا: أهمية التمويل الأصغر في الجزائر: نوضح أهمية التمويل الأصغر فيما يلي:[1]

تخفيف ظاهرة الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

1- الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم؛

2- الهدف الاقتصادي: يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد؛

3- الهدف الاجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

ثالثا: التحديات التي يواجهها التمويل الأصغر في الجزائر: مع بداية إعداد برامج التمويل الأصغر في الجزائر كان التحدي الرئيسي لها هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام برامج التمويل الأصغر، والتي يمكن ذكرها في العناصر التالية:[2]

1- تحقيق الربحية والاستدامة؛

2- تحصيل معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛

4- وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛

5- ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛

6- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر؛

7- عدم خروج مؤسسات التمويل الأصغر عن مهمتها الاجتماعية؛

8- حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر.

---

[1] – مفيد عبد اللاوي، ناجي صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس– تونس 27- 29 جوان 2013م، ص02.

[2] – عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على البطالة**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم تحت استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة– الجزائر، 15- 16 نوفمبر 2011م، ص 05.

المطلب الثاني: البرامج المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر

تحظى قضية المؤسسات المصغرة في الآونة الأخيرة بأهمية كبيرة لدى سلطات الحكومة الجزائرية، خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية ولقد ترجم هذا الاهتمام في مجموعة[1] من الهيئات والوكالات التي أخذت على عاتقها متابعة وتدعيم هذا النوع من المؤسسات داخل الاقتصاد الوطني، من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم هذه الهيئات:

1- وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI؛

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDME ؛

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC؛

4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ؛

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM.

سيتم التطرق إلى الوكالتين: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM في الفصل الثاني

جدول رقم (1- 3): الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر

الهيئات / الأدوار	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDME	وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI
التعريف	أنشيء بموجب المرسوم التشريعي رقم 09/ 94 المؤرخ في 26 ماي 1994م والمرسوم التنفيذي رقم 94/ 188 المؤرخ في 06 جويلية 1999م للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية بسبب التسريح الجماعي للعمال وهذا إثر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر. تم تعديله بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04/ 01 المؤرخ في 03 جانفي 2004م، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94/ 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994م	أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/ 165 المؤرخ في 03 ماي 2005م، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 05/ 165	أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12/ 93 المؤرخ في أكتوبر 1993م، وهي هيئة حكومية تقوم بمساعدة المستثمرين بتوفير كل المعطيات والمعلومات والتوجهات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والقانوني الخاصة بنشاطاتهم.
الأهداف	– مساعدة وحماية الأجراء	– تطوير المؤسسات المصغرة	– ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار.

[1] – محمد زيدان، **الهياكل والأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف– الجزائر، 2009م، ص126.

	المسرحين من عملهم	والصغيرة والمتوسطة تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية. – ترقية الاستثمار لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات بميزانية قدرها 386 مليار دينار جزائري لصالح 200,000 مؤسسة جزائرية	– تسمح بإعطاء دفع قوي للاستثمار. – متابعة المشاريع ذات الأولوية.
المهام	– تعويض العمال المسرحين من عملهم. – المساهمة في تمويل المؤسسات المصغرة من طرف بطالين من ذوي المشاريع ما بين 35- 50 سنة. – تقديم قروض بدون فائدة وامتيازات جبائية.	– انجاز التوجهات العامة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. – تعزيز الخبرات والاستثمار لصالح المؤسسات. – تنفيذ استراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. – تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة ومتابعة حسن سيرها.	– متابعة الاستثمارات وترقيتها. – مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط والمواصفات المحددة. –تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية. – التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المراجع التالية:www.**cac**.dz، www.andpme.dz، www.apsi.dz تاريخ الاطلاع 10-04- 2017م على الساعة 11:18

المطلب الثالث: مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة

استنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية، وبناءا على وضعية المشروعات المصغرة الناشطة في القطاع الرسمي والغير رسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى بحيث تعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة لتساهم في انشاء المؤسسات المصغرة، حيث هناك طلب كبير على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، وسنوضح ذلك فيما يلي:

1- جدول رقم (1- 4): توزيع المؤسسات حسب حجم عدد العمالة لسنة 2016م

التصنيف	عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مؤسسة مصغرة	0- 09 عامل	98353	97
مؤسسة صغيرة	10- 49 عامل	27380	2,7
مؤسسة متوسطة	50- 249	3042	0,3
المجموع	1014075		100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص 10.

من خلال الجدول نلاحظ: بلغ عدد المؤسسات المصغرة 98353 من إجمالي المؤسسات بنسبة 97% على غرار المؤسسات الصغيرة التي كان عددها 27380 بنسبة 2,7% والمتوسطة كانت نسبتها 0,3%، دلالة على سيطرة المؤسسات المصغرة على جل المؤسسات الأخرى رغم حداثتها.

2- جدول رقم (1- 5): المشاريع الممنوحة خلال السداسي الأول 2016م

التصنيف	المشاريع المصرحة		القيمة (مليون دج)		عدد مناصب العمل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
مؤسسة مصغرة	1946	53,27	69555	7.48	6849	8.46
مؤسسة صغيرة	1286	35,20	250278	26 .9	27643	34.13
مؤسسة متوسطة	394	10,79	345598	37 .14	34362	42.42
المجموع	3653	100	930427	100	81004	100

المصدر: من اعداد الطالبتين، اعتمادا على **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص 20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: أنه خلال السداسي الأول من 2016م بلغ عدد المشاريع المصرح بها 1946 بنسبة 53,27% من العدد الإجمالي 3653مشروع بمبلغ استثماري إجمالي 930427 مليون دج أي والتي تسمح بتوظيف 1946 عامل عكس المؤسسات الصغيرة التي كان عددها 1286 بنسبة 35,20% بمبلغ 250278 مليون دج بنسبة 26,9% أكبر من نسبة المؤسسات المصغرة 7,48% وتوظيف 27643 عامل بينما بلغ عدد المؤسسات المتوسطة 394 بنسبة 10,79% وهي نسبة ضئيلة بالنسبة للأخريتين

3- جدول رقم (1– 6): القروض الممنوحة حسب نوع التمويل 2016م

نوع التمويل	العدد	النسبة%	عدد مناصب العمل
التمويل الثنائي(شراء مواد أولية)	695999	90,43	1043998,5
التمويل الثلاثي(بنك– وكالة– مقاول)	73649	9,57	110473,5
المجموع	769648	100	1154472

المصدر: من اعداد الطالبتين، اعتمادا على **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص 31.

من خلال الجدول نلاحظ أن: عدد المؤسسات الممولة 695999 مؤسسة بنسبة 90,43% من اجمالي المؤسسات 769648 بتمويل ثنائي بإحداث 1043998,5 منصب عمل من العدد الكلي 1154472 بينما بلغ عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثلاثي أقل مقارنة بالتمويل الثنائي 73649 مؤسسة بنسبة 9,57% وخلق مناصب عمل بلغت 110473,5.

4– جدول رقم(1–7): توزيع الملفات الممولة حسب شهادة التأهيل والاتفاقيات المبرمة سنة 2015م

التصنيف	عدد المؤسسات	عدد الملفات
مؤسسات مصغرة	238	1921
مؤسسات صغيرة	695	1860

مؤسسات متوسطة	299	628
المجموع	1232	4666

المصدر: من اعداد الطالبتين، اعتمادا على **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص 33..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: أن عدد الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل بلغت 4666 ملف منها 2531 ملف مؤهل بنسبة 54 % و 1537 ملف غير مؤهل بنسبة 33% وباقي العدد ما هو إلا ملفات مؤجلة. ومن جهة أخرى ساهمت المؤسسات المصغرة بـ1921 ملف رغم أن عدد مؤسساتها 238 مؤسسة فقط دلالة على أن الشباب أصحاب المشاريع يتوجهون إلى إنشاء مؤسسات مصغرة، بينما المؤسسات الصغيرة بلغ عدد ملفاتها 1860 ملف بالرغم من عدد مؤسساتها الذي بلغ 695 بنسبة 41,17% على غرار المؤسسات المتوسطة التي ساهمت بنسبة 1,86% .

5- **جدول رقم(1-8): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط السداسي الثاني 2015م**

التصنيفات	العدد	النسبة%	القيمة	النسبة%	القروض الممنوحة	القيمة	النسبة%
صناعة	-	-	-	-	-	-	-
خدمات	05	12,82	28	17,95	159281	13868027939	20,85
الزراعة	34	87,18	128	82,05	109264	6381838582	14,30
البناء والأشغال	-	-	-	-	64427	4724690157	8,43
مشاريع صغيرة	-	-	-	-	294425	13624900300	83,54
صيد	-	-	-	-	683	7251667	0,09
حرف	-	-	-	-	133362	6815553539	17,46
تجارة	-	-	-	-	2512	607950920	0,33
المجموع	39	100	156	100	763954	46095478103	100

المصدر: من اعداد الطالبتين: اعتمادا على: - **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص 12.

- **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 28، 2016م، ص 44.

من خلال الجداول يتضح أن المؤسسات الممولة موزعة على مختلف النشاطات أهمها: الخدمات، الزراعة، الحرف يقدر عددها 156 مؤسسة مصغرة من بين 438 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وبقروض ممنوحة قدرت بـ763954 قرض مصغر بقيمة مالية 46095478103، حيث سيطرة المشاريع المصغرة بنسبة 83,54% ثم سيطر

قطاع الخدمات بنسبة 20,85% ثم الزراعة بنسبة 14,30% على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسيطرة قطاع الزراعة بـ 87,18% من حيث عدد المؤسسات المصغرة دلالة على أن المستثمرين انتهجوا سياسة الدعم الفلاحي المشجع من طرف الدولة (استصلاح الأراضي الزراعية) ثم يأتي قطاع الخدمات بـ 12,82% وانعدام نسبتي قطاع الصناعة والبناء وهذا دلالة على أن معظم المستثمرين هم طالبوا العمل.

4- جدول رقم (1– 9): تطور الاستثمارات 2013- 2014م الناتج الخام/ القيمة المضافة

التصنيف	تطور الناتج الخام		تطور القيمة المضافة		تطور الاستثمار حسب التمويل		تطور الكتلة الاجرية	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
القطاع الخاص	1934,7	2184,1	421,1	501,1	397,2	317,4	117,7	140,4
القطاع العام	408,4	409,0	146,4	137,9	551,1	65,8	80,9	77,4
المجموع	2343,1	2593,1	567,5	639,6	452,3	383,2	198,6	217,7

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم ،**مرجع سابق**، ص ص 28-31..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

تطور الناتج الخام من سنة 2013 إلى 2014م حيث بلغ سنة 2014م 2593,1 مليار دج وكان القطاع الخاص مسيطر بنسبة 84,2% بقيمة 2184,1 مليار دج على القطاع العام الذي كانت قيمته 409 مليار دج وكانت مساهمة المؤسسات المصغرة رغم حداثتها بنسبة 10,9% سنة 2014م بقيمة تتراوح بين 699,3 إلى 775,7 مليار دج دلالة على أن المؤسسات المصغرة لها دور هام في قطاع النشاط.

وتطور الاستثمار حسب القيمة المضافة التي ارتفعت خلال السنتين 2013- 2014م بزيادة 19,1% بالنسبة للقطاع الخاص بقيمة 421,1 إلى 501,7 مليار دج من إجمالي القيمة 567,5 إلى 639,6 مليار دج بنسبة 12,7% على القطاع العام الذي تناقصت نسبته بنسبة 5,8% بالتناقص على الإجمالي هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت مساهمة المؤسسات المصغرة بنسبة 21,3% حيت تراوحت بقيمة مالية 130,2 إلى 157,9 مليار دج من إجمالي القيمة الكلية خلال 2013- 2014م.

وكانت نسبة التمويل (القروض الممنوحة) في تراجع بالنسبة للقطاعين الخاص والعام بالنسبة لإجمالي القيمة 383,2 إلى 198,6 مليار دج حيث كانت قيمة القطاع الخاص 317,4 إلى 117,7 مليار دج بينما القطاع العام 551,1 إلى 65,8 مليار دج، وكانت مساهمة المؤسسات المصغرة متناقصة من 230,8 إلى 80,0 بنسبة 65,3- % خلال 2013- 2014م، وهذا راجع للإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض، وقلة المرافقة والنصح لأصحاب المشاريع، وكان عدد ملفات الشغل خلال سنة 2014م كالآتي بنسبة 42% غير مدروسة 58% مدروسة ومصرح بها.

كما نلاحظ زيادة في القطاع الخاص بنسبة 19,2% بقيمة مالية قدرت 117,7 إلى 140,4 مليار دج من إجمالي القيمة الكلية 198,6- 217,7 مليار دج، بينما تراجع القطاع العام بنسبة – 4,4% من 80,9 إلى 77,4 مليار دج وهذا خلال سنتي 2013- 2014م، وكانت مساهمة المؤسسات المصغرة بزيادة 20% بقيمة مالية 36,1 إلى 43,3 مليار دج، دلالة على أن المؤسسات المصغرة تساهم في الاقتصاد الوطني وتحقيق مناصب شغل للشباب البطال.

خلاصة الفصل الأول

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المؤسسة المصغرة، حيث استخلصنا أنها ما هي إلا أحد أصناف المؤسسات الاقتصادية، كما تطرقنا إلى إشكالية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة، وأنها هناك مجموعة من العوامل لعدم إيجاد تعريف موحد حيث يختلف تعريف المؤسسات المصغرة من دولة لأخرى، وقمنا من خلال دراستنا تقديم مجموعة من تعاريف بعض الدول والمنظمات الدولية المختلفة بالإضافة إلى التعريف المعتمد في الجزائر، حيث استخلصنا أن الجزائر على غرار باقي دول العالم لم تقف على تعريف محدد للمؤسسات المصغرة.

إضافة الى كل هذا تعرضنا إلى مختلف الخصائص ومزايا ودوافع إنشاء هذه المؤسسات التي لها دور مهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، واستخلصنا أنه رغم الأهمية التي تأخذها المؤسسات المصغرة إلى أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل والمعوقات التي تعيق نموها وتطورها هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدنا صعوبة في إيجاد تعريف موحد للتمويل الأصغر ويرجع ذلك لاختلاف النمو الاقتصادي لكل بلد حيث تم التطرق لمجموعة من المفاهيم للتمويل الأصغر وهذا عبر مراحل مختلفة مرورا بمبادئه الأساسية.

وباعتبار أن عملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، تم تطرقنا إلى واقع التمويل الأصغر في الجزائر ومدى مساهمته في إنشاء المؤسسات المصغرة وتحسين الظروف المعيشية لفئة معينة من المجتمع عن طريق هيئات تمويلية داعمة أقامتها الحكومة الجزائرية.

و النتائج التي تم التوصل لها في العنصر الأخير أن التمويل الأصغر من أهم الصيغ الحديثة لإنشاء ودعم المؤسسات المصغرة، حيث سيطرت هذه الأخيرة على جل المؤسسات بنسبة 97% سنة 2016م، حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها بنسبة 53,27% بمبلغ استثماري قدر بـ930427 مليون دج وأن غالبيتها يغلب عليها صيغة التمويل الثنائي وبإحداث مناصب عمل.

هذا دليل على أن أصحاب المشاريع يتوجهون إلى إنشاء مؤسسات مصغرة موزعة على مختلف الأنشطة أهمها قطاع الخدمات والزراعة والحرف، دلالة على مساهمة المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية وتحقيق مناصب عمل للشباب.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة

- ✓ **المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة**
- ✓ **المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**
- ✓ **المطلب الثالث: مرافقة وتكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة**

المبحث الثاني: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة

- ✓ **المطلب الأول: تعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المسيلة**
- ✓ **المطلب الثاني: صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

المبحث الثالث: منهجية الدراسة واجراءاتها

- ✓ **المطلب الأول: الاطار المنهجي للدراسة واجراءاته**
- ✓ **المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان**

تمهيد:

لقد تعرضنا في الفصل السابق إلى مختلف الأبعاد النظرية لدراستنا التي تدور حول مساهمة التمويل الأصغر للمؤسسات المصغرة، حيث تعتبر إشكالية حصول المؤسسات المصغرة على التمويل إحدى أهم العوائق التي تعترضها، والمؤسسات المصغرة في الجزائر أيضا تواجهها مجموعة من المشاكل المختلفة التي قمنا بالتطرق لأكثرها ونظرا للأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات المصغرة، تم إنشاء العديد من الهياكل التي تهتم خصيصا بإزالة مختلف العقبات التي تواجهها.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) إحدى هذه الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن هنا ارتأينا أن نخصص هذا الفصل الدراسة تفصيلية للوكالتين سابقتي الذكر والدور الذي يلعبانه في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، ولأجل توضيح هذه دراسة أكثر قمنا بالتقرب بفرع وكالتي:(ANSEJ، ANGEM) لولاية المسيلة. وتطرقنا إلى مفاهيم والمراحل التي يمر بها تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في ظل الوكالتين(ANSEJ- ANGEM)، وكذلك أهم النتائج التي حققتها الوكالتين في تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة وانعكاساتها على توفير مناصب الشغل هذا من جهة؛ والى أهم الصعوبات التي واجهت المستفدين من الوكالتين من وجهة نظرهم.

سنحاول في هذا الفصل دراسة الجوانب التالية في ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة
- المبحث الثاني: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بولاية المسيلة
- المبحث الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة

تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Agence Nationale de Soutien a l'emploi des jeunes) على إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال التمويلات التي تمنحها هذه الهيئة[1] بالتنسيق مع البنوك وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.[2]

نتعرض في هذا الجزء من الدراسة العناصر التالية:

- التعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) لولاية المسيلة؛
- صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)بولاية المسيلة؛
- مرافقة وتكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) لولاية المسيلة

في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية قامت الحكومة بإنشاء جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار والتشغيل في مختلف القطاعات وتبيين مدى فعاليته.

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، استنادا إلى نص المرسوم الرئاسي رقم:234/96 المؤرخ في 02 جويلية 1996م المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم:296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعرف على.

"أنها مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة."[3]

ويقوم جهاز دعم تشغيل الشباب ANSEJ على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:[4]

1- إدماج مشاريع الشباب المستثمر في آليات السوق؛

2- ضمان التمويل الأنسب حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛

3- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

---

[1]– أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، مجلد 26، العدد 01، 2010م، ص210.

[2]– صغير باباس، مداخلة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتوفر على الموقعwww.ansej.org.dz اطلع عليه يوم 16- 04- 2017م على الساعة 15:00.

[3]– المرجع نفسه

[4]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل**، الجزائر، جوان– 2002م، ص115.

أمام الانطلاق الفعلي للوكالة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال السداسي الثاني لسنة1997م،[1] ولتكون الحل الأنجح لمعالجة مشكل البطالة أثناء الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق الحر، في سبتمبر 2003م، تم إدخال تعديل على جهاز دعم تشغيل الشباب وهذا تماشيا مع معطيات المرحلة الجديدة والواقع الذي فرض الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة، ومن بين التعديلات التي أجريت على الجهاز وكان لها الأثر الكبير في عمله هي مشاركة الشباب البطال في هذا الجهاز حيث تم:

1- رفع مستوى الاستثمار من 04 مليون دينار إلى 10 مليون دينار كحد اقصى؛

2- التخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى01% و02%؛

3- تمويل التوسع في المشاريع.

وكان التطبيق الفعلي لتلك الإجراءات في جانفي 2004م.

هذا قد عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية، الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل 10,000,000 دج أي ما يعادل تقريبا 136,000 دولار،[2] من خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في:[3]

1- مساعدات مجانية (الاستقبال، الإعلام، المرافقة، التكوين)؛

2- الامتيازات الجبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال)؛

3- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية).

أولا: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة: يهدف إنشاء فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى تكثيف نسيج المؤسسات المصغرة بالولاية، وذلك من أجل:[4]

1- إنشاء مناصب شغل للشباب البطال أو المسرحين نتيجة عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة؛

2- إعادة الاعتبار لبعض الأنشطة المهمشة كالحرف والصناعات التقليدية؛

3- إدماج الشرائح التي تنشط في القطاع غير الرسمي والماكثين في المنازل ذوي مؤهلات بالسماح لهم بإقامة نشاط خاص؛

---

[1] - Abdeghani Mebarek, **La micro. entreprise, vecteure du développement local une nouvelle dynamique des Walis sur le NOUVEAU DISPOSITIF ANSEJ et l'emploi des jeunes**, 2003,p01, on Line : www.ansej.org.dz

[2] – مقال حسنة لخلف، جهاز دعم تشغيل آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 08، نوفمبر 2011م، ص40.

[3] - **www.ansej.org.dz** تاريخ الاطلاع 16- 04- 2017م على الساعة 15:45.

[4] – **المرجع نفسه.**

4- تحرير المبادرة الخاصة وزرع ثقافة تبني العمل المستقل وتحمل المسؤولية؛

5- احداث نوع من التوازن الجهوي فيما بين المناطق، خاصة النائية من خلال الامتيازات التي تمنح في سبيل تحقيق ذلك؛

6- العمل على إعادة الاعتبار للمنتوج الوطني وطرحه للمنافسة محليا وحتى دوليا؛

7- المساعدة والمساندة وتوجيه المستثمرين الشباب في إنجاز الدراسات التقنية الاقتصادية، والسهر على توفير حظوظ الموافقة على مشاريعهم، ولا يقبل إلا المشاريع الواعدة بمردودية إنتاجية ومالية؛[1]

8- ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح الاعانات المالية والامتيازات الجبائية خلال كل مراحل المرافقة.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة: وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الرئيسية الآتية:[2]

1- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

2- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الاعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفهما؛

3- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

4- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

5- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

[1] – www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 17- 04- 2017م على الساعة 17:06.

[2] - **المرجع نفسه**.

المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة

حتى يتمكن الشباب المستثمر من مشاريعهم الاستثمارية، لا بد لهم من معرفة أنواع الاستثمارات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث تخدم مصالحهم بتجسيد مشاريعهم بما يتوافق مع متطلباتهم واحتياجاتهم.

أولا: أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)بولاية المسيلة:

توفر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ نوعان من الاستثمار وهما كالآتي.[1]

1- استثمار الإنشاء: يتعلق بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر في جميع النشاطات باستثناء النشاط التجاري حسب ما يلي:

- أن يكون الشاب بطالا غير منخرط لدى مصالح cnas و casnos؛
- أن يتراوح سن الشاب بين 19- 35 سنة يمكن أن يصل إلى 40سنة بالنسبة إلى المسير إذا تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة؛
- أن تكون لديه المؤهلات المهنية والعلمية ذات العلاقة بالنشاط المرتقب؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع؛ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب للعمل.

– المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2005- 2016م

الشكل رقم (2- 1): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2005- 2016م)

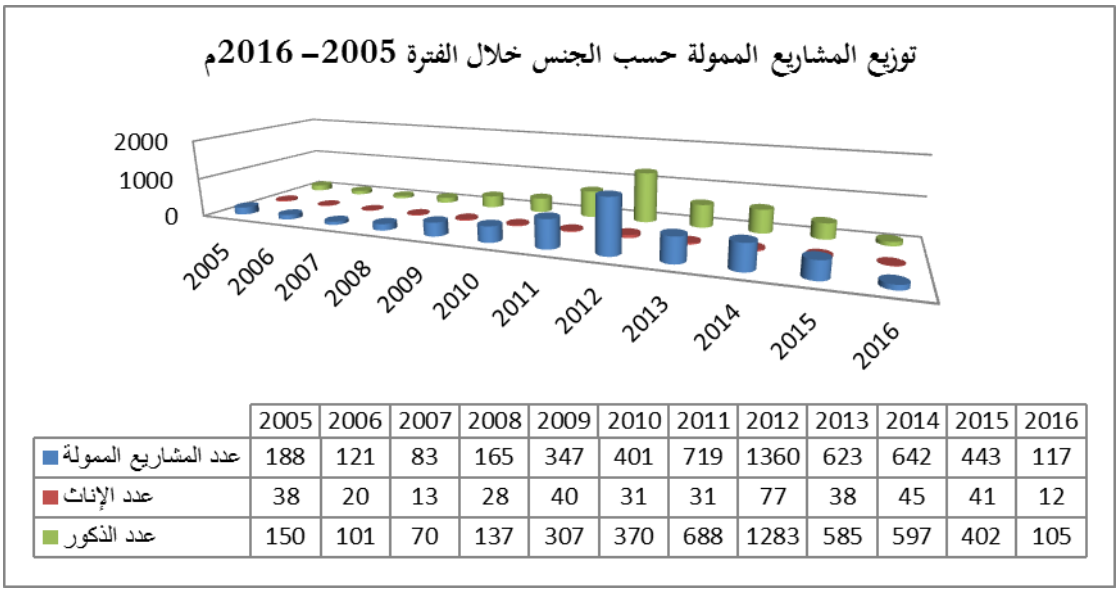

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	188	121	83	165	347	401	719	1360	623	642	443	117
عدد الإناث	38	20	13	28	40	31	31	77	38	45	41	12
عدد الذكور	150	101	70	137	307	370	688	1283	585	597	402	105

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية دعم تشغيل الشباب فرع المسيلة 2016م

[1]- www.ansej.org.dz اطلع عليه يوم 17- 04- 2017م على الساعة 17:06.

من خلال الشكل أعلاه أن أغلب المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تستحوذ عليها فئة الذكور على غرار فئة الإناث، وهو ما يفسر ضعف المقاولة لدى الإناث بولاية المسيلة ويرجع ذلك للمنطقة الجغرافية والعادات والتقاليد بالإضافة لرغبة الإناث في الحصول على وظائف ثابتة.

2- استثمار التوسيع: يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الانتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، ومن الشروط المؤهلة لمثل هذا الشكل من الاستثمار نجد:

- تسديد 70% من القرض البنكي، أو تسديد كلي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي؛
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛
- تسديد نسبة 70% من القروض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة(03 سنوات الأولى)؛
- تصريح بالوجود لإثبات 03 سنوات استغلال في المناطق العادية أو 06 سنوات في المناطق الخاصة.

- المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2005- 2016م

الجدول رقم (2- 1): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2005- 2016م)

القطاعات / السنوات	الصناعة		البناء والأشغال		الفلاحة		الخدمات		الحرف	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2005	28	5,53	12	4,86	21	3,37	90	2,65	37	8,3
2006	17	3,36	03	1,22	06	0,7	52	1,53	43	9,64
2007	13	2,57	04	1,62	05	0,8	42	1,25	19	4,27
2008	25	3,55	10	4,05	13	2,08	78	2,3	39	8,74
2009	33	6,51	19	7,7	17	2,72	216	6,6	62	13,90
2010	34	6,7	17	6,9	17	2,72	299	8,83	34	7,63
2011	34	6,7	37	14,98	30	4,82	588	17,37	30	6,73
2012	76	14,99	50	20,25	49	7,87	1147	33,89	38	8,52
2013	95	18,73	30	12,15	74	11,87	382	11,28	42	9,41
2014	69	13,60	34	13,76	174	27,93	307	9,06	58	11,65
2015	72	14,20	22	8,9	160	25,7	149	4,4	40	8,96
2016	10	1,98	12	4,8	57	9,14	38	1,12	00	00
المجموع	506		250		623		3388		442	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة 2016م

الشكل رقم (2 – 2): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2005- 2016م

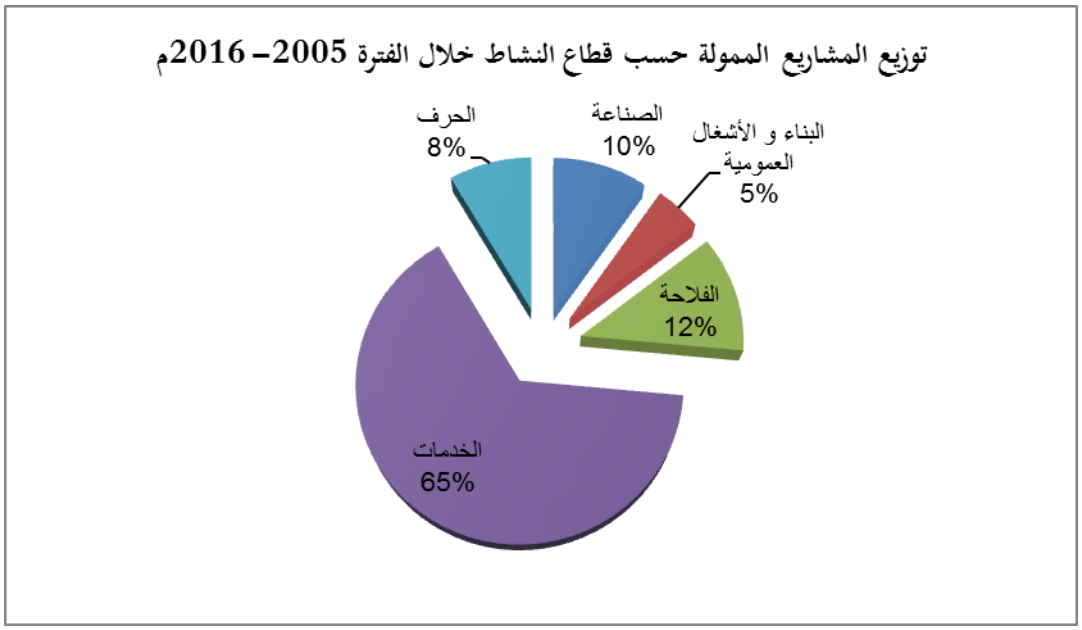

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة 2016م

يلاحظ من الجدول أعلاه والدائرة النسبية أن توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة 2005- 2016م، أن القطاع المسيطر هو قطاع الخدمات بنسبة 65% بلغت ذروته سنة 2012م، ثم يليها الفلاحة بنسبة 12% والصناعة والحرف وفي الأخير قطاع البناء والأشغال العمومية.

ويفسر استحواذ قطاع الخدمات على باقي القطاعات بتوجيه أصحاب المشاريع الممولة لهذا القطاع نظرا لاحتوائه على مختلف الأنشطة التي تحتاج إلى جهد ومخاطرة أكثر وتوجهه إلى أنشطة ذات عائد سريع كالنقل ووكالات كراء السيارات والدليل ذلك تراجع قطاع الخدمات سنة 2013م بعد تجميد الوكالة للأنشطة المرتبطة بالنقل ووكالات السيارات على حد أن تجاوزه القطاع الفلاحي سنة 2015م كما هو مبين أعلاه.

ثانيا: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة ANSEJ

طبقت ثلاث صيغ من التمويل على المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة، شأنها في ذلك شأن أمثالها من المشاريع في بقية أنحاء الوطن، والتي تم تمويلها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وتتمثل هذه الصيغ في:

1– **التمويل الذاتي**: يقوم المستثمر في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل متحملا كافة المصاريف الضرورية لذلك، عندئذ يلجأ صاحب المشروع (فرد– شركة)، إلى الوكالة المذكورة آنفا للحصول على المزايا الضريبية والشبه الضريبية التي أقرها القانون تشجيعا للاستثمار والتشغيل.[1]

[1]– منشورات: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة.

2- التمويل الثنائي: في هذه الصيغة من التمويل يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الاستثمار، وتتحمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الجزء الآخر في شكل قرض طويل الأجل بدون فائدة، تتحدد مساهمة كل من المستثمر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

انطلاقا من مستوى التكلفة الكلية للاستثمار، وإن كان صاحب المشروع هو الذي يتحمل القسط الأكبر من مبلغ التمويل.

3- التمويل الثلاثي: هو عبارة عن تركيبة مالية، يساهم فيها ثلاث أطراف(صاحب المشروع بمساهمة مالية شخصية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) بقرض بدون فوائد، المؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط).[1]

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 11- 103 لا سيما المادة الثالثة تنص على" يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد إحداثه أو توسيعه".[2]

والمادة الرابعة التي تنص على" يتراوح مبلغ القروض غير المكافأة (بدون فائدة) حسب كلفة الاستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة".[3]

سنوضح ذلك في الجدول التالي:

[1] – جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25- 28 ماي 2003م، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات المخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004م، ص ص 723-724.

[2] – **المرسوم التنفيذي** رقم 11/ 103 المؤرخ في 06- 03- 2011م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 06- 09- 2003م الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03- 04.

[3] – **المرجع نفسه.**

جدول رقم (2-2): مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التمويل الثنائي (الشاب، الوكالة)

مساهمة الشاب	مساهمة الوكالة
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج	
%71	%29
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج	
%72	%28

التمويل الثلاثي (الشاب، الوكالة، البنك)

مساهمة الشاب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج		
%01	%29	%70
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج		
%02	%28	% 70

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم103/ 11، المؤرخ في 06 مارس 2011م، المادتين رقم 03 و 04، **الجريدة الرسمية**، العدد 14 الصادرة بتاريخ 06- 03- 2011م، ص 18.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نلاحظ:

- يتبين لنا أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في صيغة التمويل الثنائي يتحملون التكلفة الناتجة أو العبء الصادر عن انسحاب البنوك بمفردهم، وهذ شكل عائقا لهم، مما يؤدي بهم إلى عدم قبول صيغة التمويل الثنائي، وهذا راجع إلى عدم قدرة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم، بالإضافة إلى تأثير الرافعة المالية على الأرباح المتوقعة للمشروع حيث يفضل المستثمرون تمويل مشروعهم باستخدام القرض، متوقعين أن يتحصلوا على عائد أكبر من تكلفة القرض، وذلك من أجل زيادة قيم الأرباح المتحصل عليها بعد تسديد تكلفة القرض، خاصة بعد تخفيض نسب الفوائد البنكية.

- أما بالنسبة لصيغة التمويل الثلاثي نلاحظ أن هناك تخفيض في مستوى المساهمة الشخصية من 5% إلى1% من تكلفة الاستثمار وذلك عند ما يكون المشروع أقل أو يساوي 500,0000دج وتنخفض من 10% إلى2% من تكلفة الاستثمار، عندما يكون المشروع أكبر من 5,000,000دج وأقل من 10,000,000دج، بحيث هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الوكالة الوطنية بالقرض الذي تمنحه لأصحاب المشاريع، من 25% إلى 29% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الأول، ومن 20% إلى 28% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني.

- **المشاريع الممولة خلال الفترة 2005- 2016م**: تتضح المشاريع الممولة خلال الفترة 2005- 2016م أي عدد المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها بالاعتماد على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويلها والشكل يوضح ذلك:

الشكل رقم (2- 3): توزيع المشاريع الممولة خلال الفترة 2005- 2016م

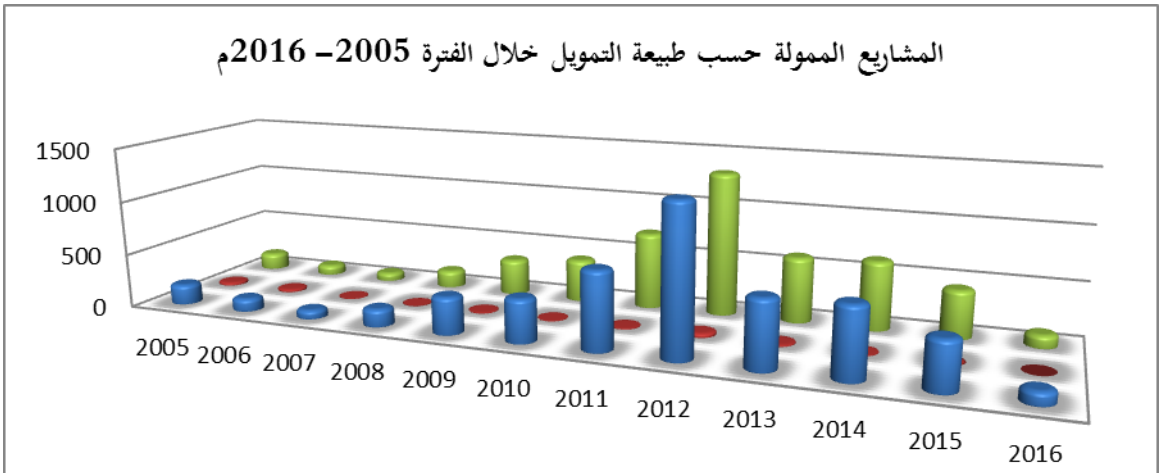

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي المشاريع الممولة	188	121	83	165	347	401	719	1360	623	642	443	117
التمويل بصيغة الثنائي	29	26	4	2	11	6	10	38	18	8	2	0
التمويل بصيغة الثلاثي	159	95	79	163	336	395	709	1322	605	634	441	117

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة 2016م

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن هناك تزايد في عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي من طرف الوكالة خلال الفترة 2005- 2016م على غرار صيغة التمويل الثنائي، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل كالتالي:

– **المرحلة الأولى (2005- 2007م)**: شهدت هذه المرحلة تناقص في عدد المشاريع الممولة من 188 إلى 83 مشروع وهذا راجع إلى طبيعة إجراءات التمويل في تلك الفترة، حيث أن صاحب المشروع يلجأ إلى البحث عن مصدر تمويل بنكي اعتمادا على طرقه الخاصة دون الاعتماد على الوكالة.

– **المرحلة الثانية (2008-2012م)**: نرى أن هذه المرحلة في تزايد كبير في عدد الملفات الممولة حيث بلغت 1360 مشروع سنة 2012م، وذلك راجع إلى انشاء لجان محلية لدراسة وتمويل المشاريع التي ساعدتهم في تسيير أمورهم من خلال مجابهة الصعوبات والضغوطات البنكية التي تواجههم.

– **المرحلة الثالثة (2013- 2016م)**: نجد أن هذه المرحلة عكس المرحلة السابقة حيث يلاحظ تناقص عدد كبير في عدد المشاريع الممولة حتى بلغت 117 مشروع سنة 2016م، يعود ذلك إلى تجميد العديد من الأنشطة خاصة قطاع الخدمات.

كما يلاحظ ضعف التمويل بصيغة التمويل الثنائي بسبب عزوف الشباب عن هذه الصيغة لخصوصيتها التي تعتمد بشكل كبير على مساهمة الشاب، كما نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي كانت في تزايد خلال مرحلة تراجع عدد المشاريع الممولة (2013- 2016م) ويرجع ذلك إلى تخفيض نسبة الفوائد البنكية إلى 100% (نسبة الفوائد 0%).

ثالثا: أشكال الدعم المالي والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) بولاية المسيلة

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ مساعدات هامة ومختلفة للمؤسسات المصغرة، سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال وهي كما يلي:

1- الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة: بالإضافة لتقديم قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار الذي تمنحه الوكالة، هناك ثلاث قروض بدون فائدة إضافية تمنح للشباب أصحاب المشاريع:

- قرض بدون فائدة بمبلغ 500,000 دج لكراء محلات لإيواء كل النشاطات؛
- قرض بدون فائدة بمبلغ 500,000 دج لاقتناء ورشات متنقلة لفائدة حاملي شهادة التكوين المهني؛
- قرض بدون فائدة يصل إلى 1,000,000 دج لكراء محلات لفائدة حاملي الشهادات الجامعية الراغبين في إنشاء مكاتبهم الجماعية.

2- تخفيض نسب الفوائد البنكية: حيث أن هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط لأصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى التمويل الثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

– كما أنه خلال سنة 2013م تم منح فترة إرجاء لتسديد القرض البنكي لمدة 03 سنوات، ليتم بعدها تسديد القرض البنكي على شكل أقساط سداسية لمدة 05 سنوات، يليها تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على شكل أقساط سداسية أيضا لمدة 05 سنوات، بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 100% على معدلات الفائدة الذي تطبقه البنوك.[1]

جدول رقم(2-3): تخفيض نسب الفوائد البنكية

القطاعات / الولايات	القطاعات ذات الأولوية	القطاعات الأخرى
ولايات الهضاب العليا	%95	%80

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

[1] – **المرسوم التنفيذي** رقم 13/253 المؤرخ في 02 جويلية 2013م، العدد 37، الصادر 07 جويلية 2013م، ص13.

3- الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسات المصغرة من الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية خلال مرحلتي الإنجاز واستغلال المشاريع كما يلي:[1]

أ- **مرحلة إنجاز المشروع:** تتمثل في منح جملة الإعفاءات الجبائية، سواء تعلق الأمر بمرحلة إنجاز المشروع مثل الإعفاء من الرسم على القيمة المضافةTVA لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في المشروع، والإعفاء من رسوم نقل الملكية العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط، إضافة إلى الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة، وكذا الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات مع تطبيق المعدل المخفض للرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة بنسبة 05%.

ب- **مرحلة استغلال المشروع:** تمنح هذه الامتيازات جملة من الإعفاءات وهي الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية، والإعفاء من الرسم العقاري على البنايات، وكذا الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية IFU ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 06سنوات للمناطق الخاصة و03 سنوات للمناطق الأخرى، والتي تمدد لمدة سنتين 02 في حالة توظيف الشاب لـ 03 عمال، كما أن قانون المالية لسنة 2014م[2]، مدد فترة الإعفاء إلى 06 سنوات لولايات الهضاب و 10 سنوات لولايات الجنوب، و 06 سنوات للمناطق الخاصة و03 سنوات للمناطق الأخرى في ولايات الشمال، وكذا إعفاء ضريبي تدريجي ابتداء من انتهاء فترة الإعفاء لمدة 03 سنوات بنسبة 75%، 50%، 25% على التوالي.

المطلب الثالث: مرافقة وتكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لها دور جوهري ويتمثل في مرافقة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية، وكذا الدور الكبير الذي تؤديه في تمويل المؤسسات المصغرة، قمنا بتحليل المعلومات الإحصائية للمؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها في ولاية المسيلة في الفترة الممتدة من 2005- 2016م.

أولا: شروط الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) بولاية المسيلة: حتى يتكمن الشباب المستثمر من إنشاء مؤسسة مصغرة، يجب أن يقوم بمجموعة من الإجراءات حيث يتصل أولا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)ليعلن فيها عن رغبته في إنشاء مؤسسة مصغرة التي يشترط في تكوينها توفر الشروط الأساسية التالية:

- **شرط السن:** يشترط في الشباب أصحاب المشاريع المصغرة أن تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة أما إذا تجاوز سن المسير 35 سنة على الا يتعدى 40 سنة، فيجب عليه توظيف 03 عمال دائمين؛

[1] -www.ansej.org.dz

[2]- قانون رقم 08/13 مؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013م، يتضمن **قانون المالية** لسنة 2014م، ص06.

- **شرط التأهيل العلمي والمهني:** يجب أن يتوفر في الشباب أصحاب المشاريع المصغرة الكفاءة المهنية، كأن يكون قد عمل مسبقا حيث اكتسب خبرة من عمله، أو شروط التأهيل العلمي كأن يكون حاملا لشهادات في مجال مشروعه المصغر؛

- **شرط البطالة:** يشترط على الشباب المستثمر أن يكونوا في وضعية بطالة عند تقديمهم طلب الحصول على القرض؛

- **المساهمة الشخصية:** يجب على الشباب صاحب المشروع أن تكون لديه القدرة على تقديم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يحدد من طرف الفرع؛

وفي حالة توفر هذه الشروط يتصل الشباب بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) التي تعتبر هيئة يتصل بها لإيداع ملفاتهم.

وللإشارة يتشكل الملف من 04 نسخ (نسخة أصلية– 03 نسخ مصادق عليها).

- نسختين من الملف للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)؛
- نسخة للبنك؛
- كما يجب على صاحب أو أصحاب المشروع أن يحتفظوا بنسخة من الملف.

ومن خلال الدراسة من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي تقوم بقبول الملف أو رفضه، وعادة ما تكون أسباب الرفض أخطاء محاسبية، أو نقص سواء من الملف الإداري أو المالي.

ومن خلال الإحصائيات الأولية فإن معظم ملفات الشباب قبلت من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

ثانيا- مرافقة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية: في هذه المرحلة تقوم الوكالة لدعم تشغيل الشباب بتكوين مجموعة من الفرق، وكل فرقة تتكون من مجموعة من المرافقين من أجل المتابعة في مرحلة الاستغلال، ومهمتهم الرئيسية هي مرافقة الشباب المستثمر وفق عدة مراحل منها:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة المرافقة القبلية

– التحسيس بالفكر المقاولتي؛

- الاستقبال والإعلام (مرحلة المرافقة القبلية): هنا دور الوكالة هو استقبال وإعلام الشباب وتوجيههم من خلال الاتصال الأول مع فرع أو ملحقة الوكالة.

المرحلة الثانية: مرحلة ما قبل القبول: مدتها 15 يوم وهي كالتالي:

– جلسة إعلام جماعية:تتمثل فيما يلي:

- اجتماع أصحاب المشاريع الاستثمارية وتعارفهم وتقييم أفكارهم ومقارنتها حول إنشاء مشروع استثماري جديد،

[1]- www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 18- 04- 2017م على الساعة 09:00.

- وجود فكرة واضحة عن جهاز الوكالة لدى صاحب المشروع الاستثماري؛

– جلسة إعلام فردية: لقاء فردي أولي يسمح بـ:

- أن تكون هناك علاقة بين صاحب المشروع ومرافقه؛

- وجود فكرة واضحة عن النشاط المرتقب لدى صاحب المشروع؛

- المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري؛

- إثبات مؤهلات صاحب المشروع ومكتسباته المهنية.

في هذه المرحلة يقوم الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية الجديدة بالمساهمة في جمع العديد من المعلومات وذلك من أجل:

- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة للمشروع؛

- تحديد اختيارات الموارد البشرية والمالية والقانونية لإنجاز المشروع؛

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل؛

- جلسة إعلام فردية 02 تقييم المشروع: يتم على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية اقتصادية؛

– المرور أمام لجنة الانتقاء: التحقق من عدم الاستفادة من cnas- casnos.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإنشاء القانوني والتمويل: مدة مرحلة الإنشاء تقريبا شهرين (02)، تتمثل فيما يلي:

- الموافقة على تمويل المشروع: يتم من طرف لجنة الانتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل، مدته تقريبا 45 يوم؛

- بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله: يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من التكوين (03 أيام) تكوين، في تقنيات تسيير المؤسسات، قبل تمويل نشاطه؛

- الإنشاء القانوني وتمويل المشروع: ينبغي على صاحب المشروع اختيار الصيغة القانونية لمشروعه وإتمام الملف في 15 يوم من أجل التمويل.

المرحلة الرابعة: مرحلة استلام العتاد (الإنجاز): تتراوح مدة استلام العتاد 03 أشهر تقريبا، حيث تقام أول زيارة للمتابعة من أصل 05 زيارات.

المرحلة الخامسة: المرافقة عند الانطلاق: يتم القيام بزيارتين بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع.

المرحلة السادسة: مرحلة المتابعة بعد الإنجاز: تكون هناك 03 زيارات بعد انطلاق المشروع لمتابعته وتشجيعه والرفع من حظوظ النجاح وإعلامه بكل ما هو جديد، لتطوير مشروعه الاستثماري.

الشكل رقم (2- 4): مخطط مراحل المرافقة (حالة إنشاء مشاريع جديدة)

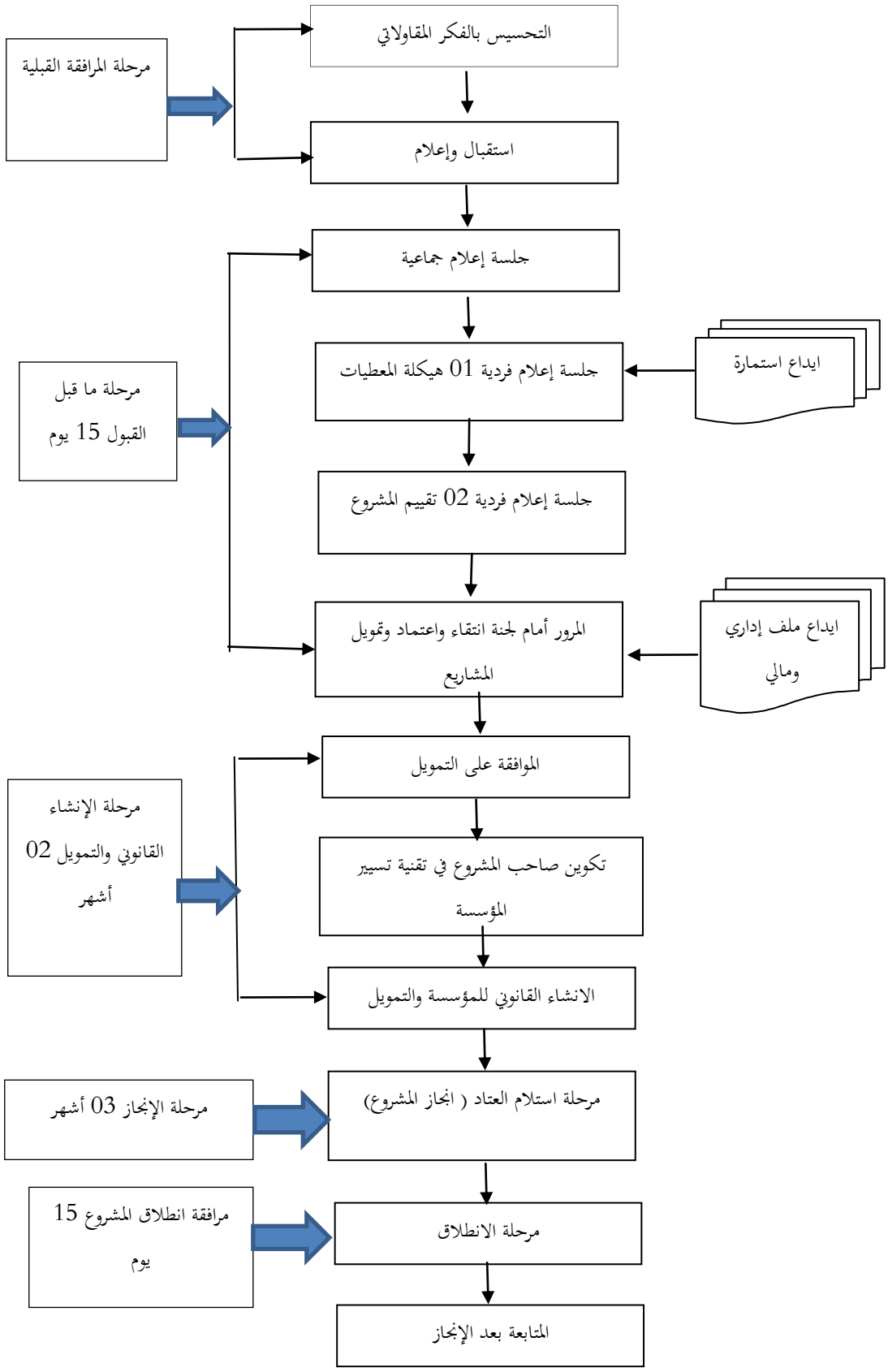

المصدر: منشورات: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة، ص 09.

أما في حالة المشاريع الخاصة بتوسيع النشاط الاقتصادي، تتقلص عدة مراحل من الشكل السابق كالاستقبال وغيرها، ولكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 5): مخطط مراحل المرافقة (حالة توسيع مشاريع قائمة)

المصدر: منشورات: من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة، ص09.

2- تكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية: من أجل التسيير الأمثل للمشاريع المصغرة، يجب أن تكون لصاحب المشروع القدرة الكافية لمواجهة التغيرات الدائمة وذلك من أجل تطور ونجاح المشروع كما يستلزم على الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع لأنه أمر ضروري قبل تمويل مشاريعهم، من خلال وضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات والصعوبات التي يواجهها غالبية الشباب. ويعمل على تسهيل أسلوب العمل والتسيير حاليا لدى كل فرع محلي مكون استفادة من تكوين حول البيداغوجية ومحتوى المواد، وتسيير برمجة الدورات التكوينية وتطبيقها محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع، ويتضمن برنامج تكوين الشباب المستثمر أربع مواد هي:[1]

- مادة الإنشاء: إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- مادة التسويق: أي دراسة السوق؛
- مادة الضرائب: إجراءات والأسس الضريبية؛
- مادة التخطيط المالي: تتمثل في الميزانية، تسيير الخزينة، تحليل التكاليف والمنتجات.

[1]- www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 19- 04- 2017م على الساعة 13:05.

المبحث الثاني: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)بولاية المسيلة

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) إحدى أدوات الحكومة لمحاربة البطالة، وذلك من خلال المساعدات والامتيازات التي تمنحها للمستفيدين بالتنسيق مع البنوك والمقاولين وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني، يستعرض هذا المبحث العناصر التالية:

- تعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بولاية المسيلة؛
- صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) بولاية المسيلة.

المطلب الأول: تعريف بميدان الدراسة– الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM)[1]

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999م، إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية، لهذا استوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية. وعليه فقد أبدت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر.

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002م حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004م المعدل.

حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية:[2]

- منح قروض بطريقة لا مركزية؛

- تخفيف شروط التأهيل؛

- تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛

- سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من أجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛

– استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية؛

[1] – www.angem.dz تاريخ الاطلاع 08- 05- 2017م على الساعة 14:15.

[2] – المرجع نفسه

– القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (04 مديريات وخليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولاية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.

كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية(الوكالات الولائية) والمتمثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي (05) تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الانشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقات الولائية.

كما هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا اشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أولا: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بولاية المسيلة: للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مجموعة من الأهداف والمهام تتمثل في:[1]

1- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:

- محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة؛

- استقرار سكان الأرياف: في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل؛

- تنمية روح المقاولة: عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

[1]- منشورات: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ص 01.

2- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: حددت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المهام التالية:[1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛

- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛

- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الممنوحة من طرف لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لها دور هام لذوي المشاريع الاستثمارية، حيث تمنح المستفيدين مساعدات وامتيازات تتمثل في:[2]

أولا: الخدمات المالية للوكالة: يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيهم صيغة تساهم في تمويلها خمسة (05) بنوك عمومية شريكة وسنوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول(2- 4): صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

التمويل الثنائي شراء مواد أولية (وكالة– مقاول)		
قيمة المشروع من 100,000 إلى 250,000		
مساهمة شخصية		مساهمة الوكالة
%00		%100
التمويل الثلاثي (وكالة– بنك– مقاول)		
مساهمة شخصية	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
قيمة المشروع قد تصل مليار سنتيم		
%01	%29	%70

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

[1] – **مرجع سابق**، ص 01.

[2] – www.angem.dz تاريخ الاطلاع 08- 05- 2017م على الساعة 14:40.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

التمويل الثنائي عبارة عن قروض بدون فوائد حيث أن الوكالة تتحمل كافة التكاليف، تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات وأدوات ولا يملكون أموال لشراء المواد الأولية حيث تصل قيمتها 250,000 على مستوى ولايات الجنوب ومدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

التمويل الثلاثي هي قروض ممنوحة من طرف البنك والوكالة لإنشاء نشاط قد تصل إلى مليون دينار، وتصل مدة تسديد السلفة إلى مدة (08) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاث (03) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

يعتبر صندوق الضمان المشترك* ضمان بالنسبة للمقاول والبنك، أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية باسترداد مستحقاتها في حالة عدم قدرة المقاول على احترام استلزاماته في إطار جهاز القرض المصغر، إذ يجب على كل مقاول الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، من أجل ضمان تمويل مشروعه.

يغطي الصندوق بناءا على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز 85%.

هذا وتمنح للمشروعات المصغرة المستفيدة من القرض الذي تمنحه الوكالة جملة من الامتيازات الجبائية متمثلة في الآتي:[1]

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة (03) سنوات؛

– إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة (03) سنوات؛

– تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

– إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

– يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار خاص بالإنشاء؛

[1]- منشورات: من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة، ص 04.

– تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال 03 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 05%.

ثانيا: الخدمات الغير مالية للوكالة[1]:إلى جانب القرض تسعى الوكالة الى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، الهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛

- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛

- متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛

- دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية؛

- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة؛

- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر؛

- وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

ثالثا: شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر تتمثل فيما يلي:[2]

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛

- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛

- إثبات مقر الاقامة؛

[1] – منشورات: من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة، ص 11.

[2] - **مرجع نفسه**، ص 04.

- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛

- القدرة على دفع، مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الاجمالية للنشاط، لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط؛

- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛

- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد؛

- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

رابعا: حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المسيلة سنة 2015م

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب الشغل المستدامة، ويعد الجهاز اليوم الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية لقد استمرت المجهودات المبذولة منذ بداية إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبداية الاستثمارات والقروض الممنوحة من طرفها في توسيع وخلق قطاعات استثمارات جديدة في ولاية المسيلة وهي مبينة في الجدول الآتي:

جدول (2-5): توزيع نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المسيلة 2015م

نوع التمويل/جنس / قطاع النشاط	التمويل الثنائي وكالة- مقاول		التمويل الثلاثي الوكالة- مقاول- بنك		المجموع		المجموع حسب القطاع
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
الزراعة	146	20	-	-	146	20	166
الصناعة	62	751	04	02	66	753	819
الصناعة التقليدية	06	02	-	-	06	02	08
البناء والأشغال العمومية	241	05	09	01	250	06	256
الخدمات	84	62	05	03	89	65	154
خدمات أخرى	06	08	-	-	06	08	14
المجموع	545	848	18	06	563	854	1417
المجموع الكلي	1393		24		1417		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض لولاية المسيلة 2015م

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية تمكنت سنة 2015م من تمويل 1417 مشروعا مصغرا في مختلف المجالات لفائدة طالبي القرض المصغر، وتتوزع هذه المشاريع على مختلف القطاعات منها 08 مشروع في المجال الحرفي و 166 في قطاع الزراعة و 154 مشروع يخص الخدمات و 256 في البناء والأشغال العمومية و 819 في الصناعة، وللإشارة فقد جرى تمويل 1393 ملف طريق التمويل الثنائي و 24 عن طريق التمويل الثلاثي.

وفي سياق آخر فإن نسبة 60% من هذه المشاريع كانت من نصيب العنصر النسوي، وهو ما يعد مكسبا مهما للمرأة بخصوص مساهمتها في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فتم تحقيق أعلى نسبة تمويل في قطاع الصناعة بـ 58% بالنسبة للتمويل الثنائي.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

بعد تطرقنا إلى الفصل السابق الإطار النظري لدور التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل الأطر النظرية التي تعرضنا لها في الفصل السابق على عينة من أصحاب المشاريع المصغرة، بغية جمع المعلومات اللازمة للإجابة عن إشكالية الدراسة وكذا إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة تم الاعتماد على أدوات البحث التي رأينا أنها الأنسب للدراسة والمتمثلة في الملاحظة، المقابلة والاستبيان حيث تم استغلال هذه الأدوات قدر الإمكان، خصوصا لوجود التكامل فيما بينها وذلك من خلال الاعتماد بالدرجة الأولى على الاستبيان واستخدام الملاحظة والمقابلة كأداتين مكملتين له.

سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- الإطار المنهجي للدراسة وإجراءاته؛
- عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

من المؤكد أن أي دراسة علمية لن تستطيع التوصل إلى هدفها بدقة وموضوعية دون استخدام مجموعة من القواعد العامة التي يسترشد بها الباحث للتوصل إلى هدفه الصحيح بأسلوب علمي يضمن له دقة النتائج وسلامتها وهذا هو مفهوم المنهج.[1]

أولا: منهج الدراسة المتبع

للقيام بدراستنا المتمثلة في «دور التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة" تم استخدام المنهج الوصفي مع التحليل، كونه يتوافق مع موضوع الدراسة باعتبار أنه يقوم على أدوات دراسة العينة والمجتمع، التي تساعد الباحث في تجنب التحيز في تحليل النتائج. «فالمنهج الوصفي لا يقتصر على وصف الظاهرة أو المشكلة

[1]- ذوقان عبيدان وآخرون، البحث العلمي- **مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر، عمان- الأردن، 2001م، ص 186.

فقط، بل يتعداه إلى أبعد من ذلك، فهو يحلل ويفسر ويربط بين مدلولاتها للوصول إلى الاستنتاجات التي تسهم في فهم الواقع وتطويره والمتعلق بموضوع الدراسة.

ثانيا: أساليب والأدوات الإحصائية

قمنا بتفريغ بيانات الاستبيان وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائيSPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)إصدار22، وتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي. الانحراف المعياري. المدى.

بغية تحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على مصدرين أساسين للحصول على البيانات والمعلومات القابلة للوصف والتحليل:

أ- المصادر الثانوية: والمتمثلة في المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات، المقالات، الرسائل الجامعية، الكتب العلمية الأجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة.

ب- المصادر الأولية: والمتمثلة في البيانات تجمع من قبل الباحث نفسه من المجتمع الخاص بمشروع البحث، من أدواتها:

- الاستبانة (الاستمارة)[*] : اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات، تم إعدادها وفقا لأغراض البحث بما يتلاءم مع أسئلته، حيث يوضح الجدول رقم (2-6) محاور أداة الدراسة (الاستبانة):

[*] **الاستبان (الاستمارة):** هو نموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.

كما يرجع استخدام هذه الأداة لجمع البيانات لعدة أسباب من بينها أنها تعتبر وسيلة هامة للحصول على البيانات من عدد كبير من الأفراد يفوق بكثير الحجم الذي تغطيه أدوات جمع البيانات الأخرى كالمقابلة والملاحظة؛ بالإضافة إلى امكانية فحص ومراجعة الاستبيان، بل وتجريبها مبدئيا؛ و في الاخير الى إجابات المبحوث عن اسئلة الاستبيان قد تكون دقيقة وموضوعية لأن المبحوث غير معروف الشخصية.

الجدول رقم(2-6): محاور أداة الدراسة

التسلسل	المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	النسبة%
المحور الأول	معلومات شخصية حول مفردات العينة	-الجنس- العمر-التحصيل العلمي	03	15.79
المحور الثاني	معلومات حول المؤسسة	– مؤسسة الدعم –عدد الشركاء – قطاع النشاط – تاريخ بداية النشاط – عدد العمال – على أي أساس يتم اختيار العمال – سبب اختيار الوكالة – هل تفكر في توسيع مؤسستك – العوامل الدافعة لإنشاء المؤسسة – نسبة التمويل – عملية الحصول على القرض – طبيعة متابعة المشروع –حالة المشروع – المشاكل والمعوقات	16	84.21
المجموع			19	100

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى استمارة الاستبيان المعتمدة في الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-6) أن:

المحور الأول: اشتمل على البيانات الشخصية الجنس، العمر، التحصيل العلمي.

المحو الثاني: اشتمل على16 سؤالا، هدفه التعرف على أهم العوامل التي ساهمت في إنشاء المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة.

- **الوثائق والسجلات**: حاولنا الاطلاع على ما أتيح لنا في ميدان الدراسة من وثائق وسجلات قمنا بتصوير بعضها، وتسجيل بعض الملاحظات لتسهل لنا عملية التحليل.

- **المقابلة**: تم الاعتماد على المقابلة مع أصحاب المشاريع في ولاية المسيلة بطرح بعض الأسئلة.

ثالثا: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة فئة من المستفيدين من القروض من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Angem بولاية المسيلة، تقرر استخدام أسلوب العينة العشوائية* البسيطة في اختيار المستفيدين بمنطقة المسيلة والعينة مشكلة من 32 مستفيد من خدمات الوكالتين، وتم تحديد الدراسة من خلال الاستمارات الموزعة كما هي موضحة في الجدول التالي:

*__العينة العشوائية__: يقوم الباحث في هذا النوع من العينات بتقسيم مجتمع الدراسة إلى عدد من المجموعات ثم اختيار عدد من المفردات من المجموعة بطريقة عشوائية أيضا.

الجدول رقم (2-7): عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة

البيان	العدد	النسبة%
عدد الاستمارات الموزعة	32	100
عدد الاستمارات المسترجعة	32	100
عدد الاستمارات الصالحة	32	100
عدد الاستمارات الملغاة	00	00

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: تحليل أداة الدراسة

يتناول هذا المطلب تحليل أسئلة وفقرات الاستبيان، المتمثل في معلومات شخصية المدروسة، وكذا تحليل الأسئلة الخاصة بالمحور الثاني.

أولا: دراسة خصائص أفراد عينة الدراسة

يرمي هذا الجزء إلى دراسة البيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة مثل: الجنس، العمر، التحصيل العلمي، قبل الشروع في التحليل الإحصائي لإجابات العينة لمتغيرات الدراسة، وسيتم التطرق لها وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

مؤسسة الدعم	التكرار	النسبة%	المتغير	الفئات والسمات	التكرار	النسبة%
ANSEJ	26	81,25	الجنس	ذكر	25	96,15
				أنثى	01	3,85
			المجموع		26	100
			الفئة العمرية	من19 إلى 35 سنة	17	65,38
				من36 إلى 40 سنة	09	34,62
			المجموع		26	100
			التحصيل العلمي	جامعي	01	3,85
				متخصصة	16	61,54
				شهادة عمل تأمين	09	34,61
			المجموع		26	100
ANGEM	06	18,75	الجنس	ذكر	04	66,67
				أنثى	02	33,33
			المجموع		06	100
			الفئة العمرية	من 18إلى 35 سنة	01	16,67
				من 36 فما فوق	05	83,33
			المجموع		06	100

			ابتدائي	التحصيل العلمي	00	00
			متوسط		00	00
			ثانوي		00	00
			جامعي		01	16,67
			متخصصة		05	83,33
المجموع			المجموع		06	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS ,V. 22).

فيما يلي تحليل كل متغير من المتغيرات السابقة:

أولا: جنس أفراد العينة:

الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الشكل رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

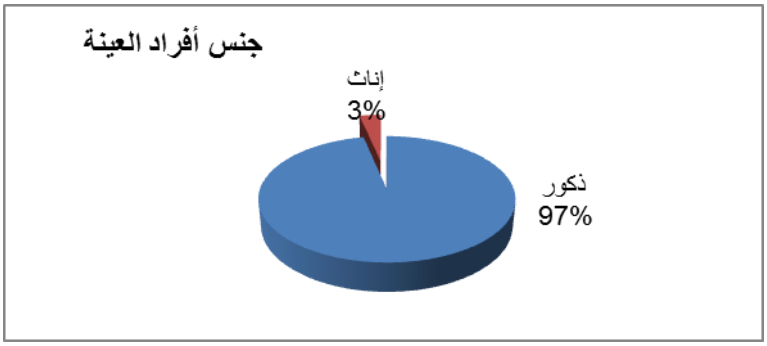

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج جدول رقم(2- 9)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-8) والشكل رقم (2-6) أن نسبة 97%من الذكور قاموا بإنشاء مشاريعهم، ويعود ذلك إلى ما تحويه هذه الفئة من روح المقاولة، في حين بلغت نسبة الإناث 3%اللواتي أنشأن مشاريعهن بولاية المسيلة بسبب العادات والتقاليد التي كونت لديهم فكرة ضعف روح المقاولة النسوية، وسيطرت الفكر القديم بوجود فوائد على القروض، كما أن أنشطة النسوة نوعا ما محدودة ولا تستلزم مبالغ كبيرة مثل صناعة الحلويات، الحرف...الخ، وبالتالي يعتمدون على التمويل العائلي لتمويل مشاريعهم حيث أن مؤسساتهم غير رسمية أي أن نشاطهم غير مسجل.

ثانيا: الفئة العمرية

الشكل رقم (2-7): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

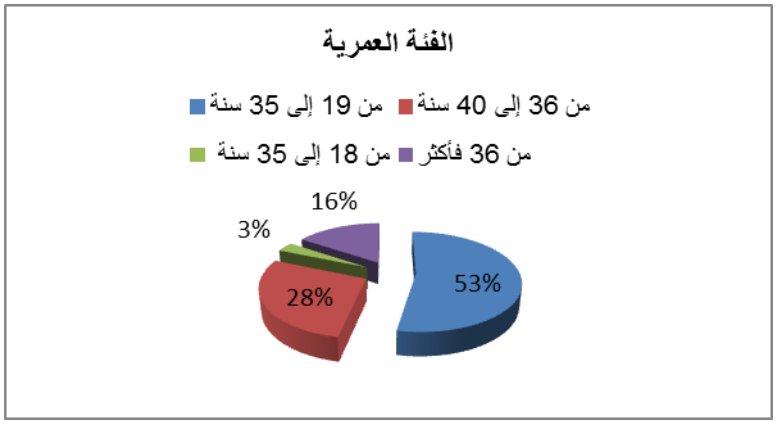

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الجدول(2-8)

من خلال الجدول رقم (2-8) والشكل رقم (2-7) أن نسبة 53% من مجموع أصحاب المشاريع يتراوح سنهم من 19إلى 35 سنة قاموا بإنشاء مشاريعهم، ويعود ذلك إلى ما تحويه هذه الفئة من نشاط وحيوية، ناهيك عن الظروف الاجتماعية التي قد تمر بهم، وأن نسبة 28% قاموا بإنشاء مشاريعهم وتراوحت أعمارهم بين 36 إلى 40% هذا فيما يخص (ANSEJ)، دلالة على أن هذا الوكالة تستقطب فئة الشباب، في حين بلغت نسبة المستفيدين اللذين يتراوح عمرهم من 36 فأكثر 16% وهي أكبر من نسبة الفئة العمرية التي تتراوح من 18 إلى 35 سنة بنسبة 3% دلالة على أن هذه الفئة تتوجه إلى (ANGEM).

ثالثا: التحصيل العلمي

الشكل رقم (2-8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي

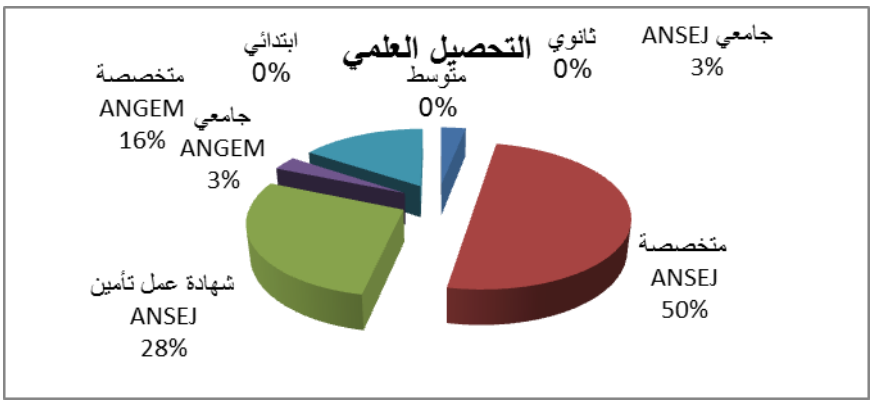

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الجدول رقم (2-8)

نلاحظ من الجدول رقم (2-8) والشكل رقم (2-8) أن التحصيل العلمي لغالبية أفراد العينة منخفض، حيث تمثل 3%بالنسبة للشباب الجامعي لكلتا الوكالتين، بينما النسبة العالية تخص شهادة متخصصة (تكوين مهني– دراسات تطبيقية) ANSEJ 50%وبالنسبة لشهادة عمل تأمين 28%، بينما الشهادة المتخصصة في الوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEMكانت بنسبة 16%، ويوضح هذا لنا أن الدولة تشجع الشباب البطال إلى مراكز التكوين.

الجدول رقم (2-9): مؤسسات أفراد عينة الدراسة حسب(الشركاء– قطاع النشاط– تاريخ المشروع)

المؤسسات الداعمة		عدد الشركاء			
		لا يوجد	شريك واحد	شريكان فأكثر	المجموع
ANSAJ	التكرارات	21	4	1	26
	النسبة	80.77	15.38	3.85	100
ANGAM	التكرارات	6	0	0	6
	النسبة	100	0	0	100

المؤسسات الداعمة		قطاع النشاط						
		الفلاحة	النقل	أشغال عمومية	الحرف	صناعة وتحويل	خدمات	قطاعات أخرى	المجموع
ANSAJ	التكرارات	4	5	7	2	6	1	1	26
	النسبة	15.38	19.23	26.92	7.7	23.08	3.85	3.85	100
ANGAM	التكرارات	0	3	1	2	0	0	0	6
	النسبة	0	50	16.67	33.33	0	0	0	100

المؤسسات الداعمة		تاريخ الإنشاء			
		من 1- 3 سنوات	بين 3-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ANSAJ	التكرارات	18	8	0	26
	النسبة	69.23	30.77	0	100
ANGAM	التكرارات	3	3	0	6
	النسبة	50	50	0	100

المصدر: من إعدادا الطالبتين اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات(SPSS, v, 22)

نلاحظ من خلال الجدول بأن عدد الشركاء لا يتجاوز شريكين فنسبة عدم وجود شريك في ANSEJ هي 80,77%وبالنسبة لـ ANGEM نسبتها 100%ويعود ذلك لطبيعة القرض الذي تمنحه الوكالة 100,000إلى 250,000دجهو قرض صغير لا يحتاج أن يشترك فيه اثنان.

بالنسبة لنشاطات عينة الدراسة ترتكز على مجالات معينة يتجه لها المستفيدون من القروض، بحيث أن قطاع الأشغال العمومية يتربع على الصدارة ويليه قطاع النقل باعتبارهما من أهم القطاعات التي يستقطب الشباب لها في الوقت الحاضر لإنشاء مشاريعهم المصغرة في إطار الوكالتين، حيث قدرت نسبة قطاع الأشغال العمومية بـ 26,92% بالنسبة لـ ANSEJ أما بالنسبة لـ ANGEM فكانت نسبة قطاع النقل هي المسيطرة بنسبة 50%، بما يفسر لنا أن معظم المؤسسات المصغرة تنشط في مجال النقل والأشغال العمومية ما يمكنهم من إبراز مهاراتهم وقدراتهم.

من خلال الجدول نرى بأن تاريخ إنشاء المؤسسات المصغرة لا يتجاوز 03 سنوات مما يدل على أن دخول هذا النوع من المؤسسات كان حديث نوعا ما.

الجدول رقم (2-10):توزيع مؤسسات أفراد العينة عدد العمال وعلى أي أساس تم توظيفهم في المشروع

المؤسسات الداعمة		عدد العمال			
		من 1-3 عمال	4-6 عمال	7-9 عمال	المجموع
ANSAJ	التكرارات	22	3	1	26
	النسبة	84.62	11.54	3.84	100
ANGAM	التكرارات	6	0	0	6
	النسبة	100	0	0	100

المؤسسات الداعمة		معيار التوظيف					
		كفاءة مهنية	صلة قرابة	أساس الشهادة	اليد العاملة الرخيصة	أسباب أخرى	المجموع
ANSAJ	التكرارات	18	2	2	4	0	26
	النسبة	69.23	7.7	7.7	15.38	0	100
ANGAM	التكرارات	6	0	0	0	0	6
	النسبة	100	0	0	0	0	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول يتبين لنا أن الوكالتين تساهمان في خلق مؤسسات مصغرة وهذه الأخيرة تساهم في تشغيل يد عاملة حيث أن هذه المؤسسات المصغرة تقوم بتوظيف عدد قليل من العمال بين عامل واحد وثلاث عمال بنسبة 84.62 %بالنسبة للمؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى 06 عمال كحد أقصى بنسبة11.54 %بينما تقوم المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتوظيف بين عامل إلى ثلاث عمال بنسبة 100%.

إن المؤسسات المصغرة التابعة للوكالتين تقوم بمساعدة أفراد العائلات في انجاز أعمالهم رغم قلة عدد العمال الموظفين في المشروع إلا أنها تساهم في توفير المناصب والقضاء على البطالة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أن صاحب المؤسسة يتم اختيار وتوظيف العمال داخل مؤسسته بـ69.23%بالنسبة لـANSEJ و 100 %لـANGEMعلى أساس الكفاءة المهنية لأن العمل يحتاج إلى الخبرة، وبنسبة15.38%على أساس اليد العاملة الرخيصة لأنه يحفز على العمل الجاد وتحقيق الأرباح التي يسعى لها صاحب المؤسسة من خلال إنشائه للمشروع، وتحتل مرتبة التوظيف على أساس الشهادة وصلة القرابة المرتبة الأخيرة بنسبة 7.7% وهذا بالنسبة ANSEJ وتنعدم بالنسبة ANGEM.

الجدول رقم (2- 11):توزيع المؤسسات حسب أجهزة الدعم الممولة

	المؤسسات الداعمة		ANSAJ		ANGAM	
السؤال	اختيارات السؤال		التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
سبب اختيار الوكالة	المرافقة والتكوين		0	0	1	16,67
	قيمة القروض الممنوحة		20	76.92	4	66,66
	الامتيازات الممنوحة		6	23.08	1	16,67
	أسباب أخرى		0	0	0	0
المجموع			26	100	6	100
توسيع المؤسسة	نعم		21	80.77	5	83,33
	لا	نقص الموارد المالية	4	15.38	1	16,67
		ضيق المكان	0	0	0	0
		وضعية المؤسسة الحالية لا تسمح بذلك	0	0	0	0
		عوامل أخرى	1	3.85	0	0
المجموع			26	100	6	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول: أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تأتي على رأس أجهزة الدعم التي يعرفها أصحاب المشاريع، وذلك بسبب اهتمامها بالشباب البطال وباعتبارها الجهة التي اعتمد عليها في إنشاء مؤسسته من خلال القروض الممنوحة بنسبة 76.92%وكذا أنها من أقدم هياكل دعم الاستثمار وإبرازها الكبير في المساعدات التي تقدمها للشباب البطال من أجل توسيع مشاريعهم حسب مؤسسات عينة الدراسة بنسبة 80.77%، وتليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 66.66%في منح القروض لإنشاء المشاريع ومن أجل توسيعها بنسبة 83.33%رغم حداثتها.

عند سؤال أفراد عينة الدراسة عن درجة العوامل التي دفعته لإنشاء مؤسساتهم الخاصة فكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12):التوزيع التكراري، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل التي أدت إلى إنشاء المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق جدا		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق جدا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعيار	الوزن النسبي	*الترتيب	التقدير	قيمة t	Sig
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%							
1	خبرة مهنية سابقة	24	75	6	18.8	0	00	1	3.1	1	3.1	4,2813	,77186	85,62	4	عالي	-19,925	000
2	الظروف الاجتماعية الخاصة	11	34,4	14	43.8	6	18.8	0	0	1	3.1	4,5938	,91084	91,87	1	عالي	9,898	000
3	التخلص من البطالة وإنشاء عمل خاص	14	43.8	16	50	2	6.3	0	0	0	0	4,0625	,91361	81,25	5	عالي	6,579	000
4	الطموح الشخصي (الاستقلالية وتحقيق الذات ولزيادة الدخل)	17	53.1	13	40.62	1	3.1	1	3.1	0	0	4,3750	,60907	87,5	3	عالي	12,771	000
5	الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا النوع من المؤسسات	12	37.5	16	50	2	6.3	2	6.3	0	0	4,4375	,71561	88,75	2	عالي	11,363	000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS, v, 22).

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن عينة الدراسة توافق بنسبة عالية على ترشيح دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة إلى الظروف الاجتماعية الخاصة حيث قدر المتوسط الحسابي لها 4,5938 كما أن الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا النوع من المؤسسات حيث تعتبر عامل مهم جدا لإنشاء مشروع حيث قدر المتوسط الحسابي لها 4,4375، كما أن الطموح الشخصي (الاستقلالية وتحقيق الذات ولزيادة الدخل) تعتبر أيضا عامل مهم في دفع الشباب لإنشاء المشاريع الصغيرة، وتعتبر الخبرة المهنية السابقة دافع لإنشاء مشاريع خاصة بهم، حيث تحتل البطالة المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي4,0625 وهذا دليل على أن أفراد عينة الدراسة لم يكونوا من فئة البطالين.

كما أن الخبرة المهنية قدرت نسبة الاستجابة لعينة الدراسة بـ 75% موافقة جدا على أهميتها بدفع إنشاء المشاريع المصغرة.

حيث كانت نسبة التمويل المقدمة من طرف الوكالتين لإنشاء المشروع مقدرة بـ98%.

تعتبر عملية متابعة المشاريع من المهام الأساسية التي تقوم بها الوكالتين لصالح المستفيدين، حيث قمنا بسؤال عينة محل الدراسة عن عملية الحصول على القروض وطبيعة المتابعة وتقييم المشروع فكانت الإجابات على النحو التالي:

الجدول(2- 13): عملية الحصول على القروض والمتابعة

	المؤسسات الداعمة	ANSAJ		ANGAM	
السؤال	اختيارات السؤال	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
كانت عملية الحصول على	سهلة	4	15.38	1	16,67
	صعبة نوعا ما	18	69.24	4	66,66
	صعبة جدا	4	15.38	1	16,67
المجموع		26	100	6	100
هل تقوم الوكالة	نعم	19	73.08	6	100
	لا	7	26.92	0	0
المجموع		26	100	6	100
ماهي طبيعة هذه المتابعة	التأكد من وجود العتاد	23	88.46	5	83,33
	لإعلامكم بما هو جديد	1	3.85	0	0
	الحصول على الإحصائيات حول المؤسسة	0	0	0	0
	الحالة المالية للمؤسسة	2	7,69	0	0
	المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل	0	0	1	16,67
المجموع		26	100	6	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتبين من خلال الجدول أن عملية الحصول على القرض كانت صعبة نوعا ما لكلى الوكالتين وذلك بنسبة تتراوح بين 66,66% و69,24% وهذا راجع للعدد الكبير لطالبي القرض من طرف الوكالتين تزامنا مع نقص في المؤطرين أما نسبة الذين يرون أن عملية التمويل كانت سهلة بنسبة تتراوح بين 15,38% و16,67%وكذلك الذين يرونها صعبة كانت نسبتهم بين 15% و 16%.

تعتبر عملية متابعة الأنشطة من المهام الأساسية التي تقوم بها الوكالتين بولاية المسيلة لصالح أصحاب المشاريع، حيث تبين النتائج في الجدول أعلاه أن نسبة 73%من المستفيدين تتم متابعة مشاريعهم منذ بداية نشاطهم في حين أن نسبة 26,92% لم يستفيدوا من عملية المتابعة هذا بالنسبةANSEJأما بالنسبة لANGEM فكانت نسبها على التوالي100% و0%.

الجدول رقم (2_14): المعوقات التي تأثر سلبا على نجاح وسيرورة المشروع

	المؤسسات الداعمة	ANSAJ		ANGAM	
السؤال	اختيارات السؤال	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
هل تعتبر مشروعك ناجح	ناجح	1	3,85	1	16,67
	مقبول	17	65,38	3	50
	لا أستطيع تقيمه في الوقت الحالي	8	30,77	2	33,33
	فاشل	0	0	0	0
المجموع		26	100	6	100
ماهي المشاكل والمعوقات المؤثرة سلبا على مشروعك	طول فترة استلام القرض بسبب الإجراءات	11	42,30	2	33,33
	فترة السداد	10	38,46	4	66,66
	عدم متابعة المؤسسات المقرضة لمشروعك	1	3,85	0	0
	عدم القدرة على التطور التكنولوجي	3	11,54	0	0
	هيئات التمويل	1	3,85	0	0
المجموع		26	100	6	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تقييم المشروع تتراوح بين 50% و60% من المشاريع محل الدراسة مقبولة، ثم تليها نسبة لا استطيع تقييمه في الوقت الحالي تتراوح بنسبة 30% و33%، بينما الناجحة كانت 3,85% بالنسبة لـ ANSEJ و16,67% بالنسبة ANGEM،وفي الأخير نجد انعدام المشاريع الفاشلة وذلك ناجم عن كون العينة المدروسة كانت مشاريعها حديثة النشاط.

نرى بأن أبرز المشاكل التي يواجهها صاحب المشروع عند الحصول على التمويل من طرف الوكالتين هي طول فترة سداد القرض بنسبة 42,30% بالنسبة لـ ANSEJو 33,33% لـ ANGEMوكذلك يعاني أفراد عينة الدراسة من طول فترة استلام القرض وفترة السداد بنسبة 38,46% و66,66% حيث هذه النسب لا تشمل المؤسسات الحديثة التي يتراوح عمرها من سنة إلى 03 سنوات بل تخص المؤسسات التي عمرها من 03 فما أكثر وهذا راجع لتغير مدة منح القروض فمثلا ANSEJ كانت مدة الحصول على القرض تستغرق تقريبا شهرين أما الآن أصبحت 15 يوم.

خاتمة الفصل الثاني:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بكيفية تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالتين وهذا بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية لبحثنا.

حيث تعرضنا أولا: إلى نشأة الوكالتين والمهام التي أسندت إليهما منذ نشأتهما وكذا التعديلات التي طرأت على مهام الوكالتين ومن هذا إلى مختلف الصيغ التمويلية التي تطرحها الوكالتين التي بهدف إنشاء المؤسسات المصغرة وكذا مختلف الامتيازات التي تقدمها لأصحاب هذه المؤسسات، وهذا منذ نشأت الوكالتين وكذا مختلف التعديلات التي طرأت على هذه الصيغ والتي تمثلت أساسا في رفع قيمة الاستثمار وكذا تقديم التمويل لتوسيع المؤسسات المصغرة.

كما قمنا بدراسة وضعية المشروعات التي أودعت لدى الوكالتين منذ نشأت الوكالتين، كما تطرقنا إلى نتائج التي حققتها الوكالتين في تمويل المؤسسات المصغرة سواء على المستوى الوطني وكذا على مستوى ولاية المسيلة وانعكاساتها على توفير مناصب الشغل.

لقد توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج قمنا بتحليلها، بحيث يتضمن هذا الجزء تفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها من تحليل إجابات عينة الدراسة عن طريق الاستبيان لذلك سنقوم بالتفسير اعتمادا على نتائج الاستبيان.

بينت نتائج الدراسة التطبيقية في هذا المحور أن أغلب عمر المشاريع محل الدراسة يقل على 03 سنوات، مما يدل على أن دخول الشباب إلى مجال المقاولة في ولاية المسيلة مزال حديثا. ومن أبرز المشاكل والمعوقات المؤثرة سلبا هي طول فترة السداد

خاتمة عامة

نظرا للدور المتنامي للمؤسسات المصغرة في بيئة الأعمال الحالية باعتبارها الركيزة الأساسية في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية؛ حاولنا من خلال هذه الدراسة في شقها النظري أن نسلط الضوء على دور التمويل الأصغر في إنشاء المشاريع المصغرة، باعتبارها مشاريع جديدة توحي بالتوجه أكثر نحو تشجيع المبادرات الفردية وخلق مواطن شغل تنمو بصورة مستمرة، تعمل على ترقية العمل الإنساني، وتطويره بشكل يؤدي إلى خلق تراكم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث اهتممنا في الفصل الأول بدراسة مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة ثم الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر، وواقع التمويل الأصغر في الجزائر، هذه الأخيرة التي قامت بتخصيص امتيازات، حيث أعطى إصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفعة قوية لهذا القطاع من خلال تحديد إطارها التشريعي الذي تنشط به، في حين اهتم الفصل الثاني من الدراسة بتطبيق ما جاء في الفصل السابق على أرض الواقع بدراسة الهيئات المقدمة للتمويل الأصغر المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بحيث إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار هذه الأجهزة ليس حلا نهائيا للأزمة الجزائرية وإنما هي خطوة أولى نحوا الحل، وذلك بمساعدة الفئات البطالة وخريجي المعاهد والجامعات لإثبات وجودهم، لكن هذا اصطدم بالإجراءات والشروط المتخذة من طرف البنوك لتمويل المشاريع، حيث تتم الدراسة المالية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات بنفس المقاييس والمعايير والشروط للمؤسسات الأخرى، فاهتمام البنوك يقتضي على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية سريعة مثل النقل والمخابز لارتفاع سيولة هذه القروض، وسريعة التصنيف وضمان الوفاء بها عند الاستحقاق. إضافة إلى ربحيتها العالية على حساب القطاعات الأخرى التي أهملتها نوعا ما.

ليتم في الأخير عرض نتائج الدراسة والاقتراحات التي خرج بها هذا البحث، بالإضافة إلى آفاق البحث.

1- النتائج المتوصل إليها:

سنحاول من خلال هذا العنصر في البداية التطرق إلى نتائج هذه الدراسة:

- من الصعب بلوغ تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات المصغرة، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد المصطلحات والتعابير الدالة عن مفهوم المؤسسات المصغرة وكذا التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، واختلاف طبيعة النشاطات والفروع الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها؛

- إن تعدد التعاريف الموضوعة للمؤسسات المصغرة، إلا أن هذه التعاريف في مجملها تتفق على جملة من المعايير التي تستند إليها، والتي تجتمع على المعايير الكمية التي تعبر عن حجم المؤسسة، ويعتبر عدد العمال ورأس مال المؤسسة المعيارين أكثر قبولا على المستوى الدولي؛

- رغم الإشكال الكبير الذي لا يزال قائما حول مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات المصغرة يمكن الاعتماد عليه في تصنيف ودراسة هذا النموذج من المؤسسات، إلى أنها استطاعت هذه المؤسسات بفضل تعدد نشاطاتها أن تحتل مكانة بارزة على النشاط الاقتصادي العالمي؛

- أن التمويل الأصغر في الجزائر يعد من أهم الصيغ الحديثة التي تساعد على إنشاء المؤسسات المصغرة التي تقلل من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني؛

- أن مختلف برامج التمويل الأصغر التي وضعتها الدولة تساهم في الحصول على التمويل بطرق سهلة مما يحد من ظاهرتي الفقر والبطالة؛

- إن تمويلات الهيئات بمختلف صيغها لم تكن مدروسة بالشكل الاقتصادي الكافي، ولمواجهة حالات التعثر وغياب إحصائيات دقيقة عن هذه الحالات، ولضمان استمرار العملية، فقد أنشأت الحكومة الجزائرية جهازا آخر يتمثل في "صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض" لتعويض القروض غير المسددة للبنوك؛

- خلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة الموجودة في الجزائر خاصة بولاية المسيلة عن طريق إحلال العمل المتوافر محل رأس المال؛

- تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع المسيلة من أبرز صيغ التمويل الأصغر الموجهة لفئة الشباب البطال؛

- خلال الدراسة 2005-2016م (ANSEJ) و2015م (ANGEM)، ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع المسيلة في إنشاء الكثير من المشاريع المصغرة؛

- سيطرة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع المصغرة والذي وصل إلى 66% خلال فترة الدراسة بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وسيطرت قطاع البناء والأشغال العمومية بـ819 إنشاء مؤسسة مصغرة بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا قطاع الخدماتي بـ256 مؤسسة مصغرة سنة 2015م؛

- تجميد بعض الأنشطة الخدماتية وعلى رأسها النقل ساهم بشكل كبير في الحد من هيمنة قطاع الخدمات، أين تجاوزه قطاع الفلاحة بالنسبة للوكالتين؛ في سنة 2015م؛

- هيمنة صيغة التمويل الثلاثي على صيغة التمويل الثنائي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخصوصا بعد إلغاء الفوائد البنكية وهيمنة صيغة الثنائي على صيغة الثلاثي بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2- اختبار الفرضيات:

- مما سبق نستنتج أن الفرضية التي تقول (أن المؤسسات المصغرة تساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر) وهي فرضية صحيحة وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول، أما الفرضية الثانية(تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) من أهم الهيئات التي تعتمد آليات التمويل الأصغر بالجزائر)هي فرضية صحيحة أيضا وذلك من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني، وبالنسبة للفرضية الثالثة(تعتبر مسألة تسديد القروض الممنوحة من قبل المستفيدين منها أحد أكثر المشاكل التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM))، هي فرضية

صحيحة وذلك من خلال ما توصلنا إليه من نتائج الاستبيان، والفرضية الأخيرة(الإجراءات الإدارية المنتهجة من قبل البنوك تعتبر من أكثر الصعوبات التي تواجه الأفراد أثناء حصولهم على التمويل لمشاريعهم) أنها فرضية صحيحة.

2- الاقتراحات:

انطلاقاً من النتائج السالفة الذكر يمكن أن نقدم جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية؛ تتمثل هذه الاقتراحات في النقاط التالية:

- يجب على البنوك في الجزائر أن تضطلع بدورها في تمويل المشاريع المصغرة للشباب نظرا لما تحققه هذه المشاريع من فوائد اقتصادية واجتماعية للمجتمع، وأهمها تخفيض نسب البطالة المرتفعة بين الشباب، وكذا للطلب الكبير على هذا النوع من التمويل من طرف هؤلاء الشباب؛

- العمل علىاستحداث آليات تمويل جديدة تتماشى مع احتياجات المؤسسات المصغرة مع الأخذ بالحسبان عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات؛

- العمل تدعيم كل الأجهزة المساعدة على تمويل المؤسسات المصغرة، وهذا عن طريق فتح المجال أمام الحركة الجمعوية المهتمة بالإدماج المهني والتشغيل بالقيام بالدور الإعلامي والتنشيطي في الوسط الشبابي؛

- يجب تعديل النصوص القانونية والتنظيمية في الجزائر بما يسمح بتمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمشاريع والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

- العمل على استغلال الإمكانيات المتاحة والخصوصيات المتميزة بكل منطقة من البلاد عبر الأجهزة المساعدة لتمويل المؤسسات المصغرة لوضعها في خدمة الشباب؛

- العمل على إقامة هيئة منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيلي لمسيري المؤسسات المصغرة يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط؛

- العمل على دعم عملية تأهيل المؤسسات المصغرة، ووضع آليات تعمل على ربط العلاقة بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث؛

وعلى الرغم من النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كآليتين للتمويل الأصغر للمشاريع المصغرة إلا أن هناك العديد من الأسئلة تدور حول مدى نجاعة وديمومة تلك المشاريع في ولاية المسيلة، وعليه نقترح التوصيات التالية:

- نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب خاصة فئة الإناث منهم؛

- يجب على اللجان المحلية لانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع دراسة هذه الأخيرة مع تغليب المنظور الاقتصادي عن المنظور الاجتماعي؛

- التقليل من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية على أصحاب المشاريع؛

- تحسين أداء مرافقة أصحاب المشاريع وهذا من خلال تكوين إطارات الوكالتين والبنوك؛

- التقليل من مساهمة أصحاب المشاريع في صيغة التمويل الثنائي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

- تفعيل مراقبة المشاريع بشكل مستمر لضمان ديمومتها.

3- آفاق الدراسة:

أثناء قيامنا بإشكالية البحث تبينت لنا بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون موضوع بحوث مستقبلية في هذا المجال وهي:

- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الاستثمارية في منطقة المسيلة؛

- دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للشباب؛

- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تحقيق التنمية المحلية؛

- مساهمات برامج وآليات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات المصغرة؛

- دور التمويل في الرفع من مبيعات المؤسسات؛

- طرق جديدة للتمويل ودورها في تطوير نشاط المؤسسات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا_المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة- مصر، 2007م
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002م
- جوديث برانسما، لورانس هارت، **تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، 1998م
- حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، مصر، 2006م
- حمزة الشيخي، ابراهيم الجذراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1998م
- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة -مصر، 2008م
- ذوقان عبيدان وآخرون، **البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر، عمان- الأردن، 2001م
- سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، بدون سنة نشر.
- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1993م
- طارق محمود، عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2005م
- عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، دار النشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر،1996م
- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للطبع والنشر، ط2، عمان- الأردن، 2004م
- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان- الأردن، 2006م
- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، ط 02، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة- مصر،2008م

ب/ المذكرات والأطروحات:

أ- الأطروحات:

- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005م

- يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005 م

ب- رسائل الماجستير:

- تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012م

- صوراية بوريدح، **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004- 2005م

ج/ الأبحاث والمقالات:

- أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، مجلد 26، العدد 01، 2010م

- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، - دراسةحالة- المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف 1999- 2001م، العدد05، مجلة العلوم الانسانية، فيفري 2004م، جامعة محمد خيضر، بسكرة

- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25- 28 ماي 2003م، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات المخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004م

- حسنة لخلف، **جهاز دعم تشغيل آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب** مجلة العلوم الاقتصادية، نوفمبر 2011م، ص40.

- حمدان عبيد الفاعوري، **مشكلات ومعوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات الاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان- الأردن، 29- 31 ماي 2005م

- سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، ورقة بحثية في الملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، تونس، 27- 29 جوان 2013م

- صغير باباس، مداخلة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتوفر على الموقع www.ansej.org.dz

- ضرار الماحي، **دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر**، معهد علوم الزكاة، السودان، 2013م

- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011م

- عبد الله غالم، حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى المعنون تحت واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013م

- عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على البطالة**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم تحت استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة- الجزائر، 15- 16 نوفمبر 2011م

- عبدالرحمان حسن عبدالرحمان، **دعم الأسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر(تقييم وتقوية التجارب المماثلة، ورشة التمويل الأصغر)**، الخرطوم- السودان، جوان 2010م

- عبد الوهاب لطفي، **أساسيات التمويل الأصغر**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي المعنون تحت: برنامج دعم المجتمع المدني المصري، مصر، 25- 26 أفريل 2013م

- مفيد عبد اللاوي، ناجي صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص- تونس 27- 29 جوان 2013م

- محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم تحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط- الجزائر، 08- 09 أفريل 2002م

- محمد زيدان، **الهياكل والأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 2009م

- منصور بن اعمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ماي 2003م

- وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، **ورقة بحثية حول نظرة في الجانب الاجتماعي ورشة التمويل الأصغر**، الخرطوم- السودان، 2008م

- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، (**تنمية التمويل الأصغر الإسلامي- التحديات والمبادرات**)، جدة- السعودية، 2008م

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل**، الجزائر، جوان- 2002م

د/ القوانين، المراسيم والأوامر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017م، الصادر في 11 جانفي 2017م

- **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م

- **نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 28، 2015م

- قانون رقم 08/13 مؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013م، يتضمن قانون المالية لسنة 2014م

- المرسوم التنفيذي رقم 13/253 المؤرخ في 02 جويلية 2013، العدد 37، الصادر 07 جويلية 2013م
- المرسوم التنفيذي رقم103/ 11، المؤرخ في 06 مارس 2011م، المادتين رقم 03 و 04، **الجريدة الرسمية**، العدد 14 الصادرة بتاريخ 06- 03- 2011م
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 19، المادة الثانية والثالثة من المرسوم الرئاسي 11- 133، الصادرة في 27 مارس 2011م
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 04- 13، الصادرة في 25 جانفي 2004م
- **المرسوم التنفيذي** رقم 11/ 103 المؤرخ في 06- 03- 2011م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 06- 09- 2003م الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03- 04.
- مطبوعات عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة
- مطبوعات عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة

هـ/ المواقع الالكترونية:

www.ansej.org.dz

www.angem.dz

www.microfinancegateway.org

www.cac.dz

www.andpme.dz

www.apdi.dz

ثانياً_المراجع باللغة الأجنبية

- Abdul Rahim Abdul Rahman, **Islamic Microfinance, Amissing Component in islamic banking**, Kyoto bulletin of islamic Area studies, 01- 02- 2007,p38.

-Khan , Ajaz Ahmed ,**Islamic Microcredit** : Theory, Policy and Practice, 2008

- Maliha Hussein, Shazreh Hussein, **The Impact of Micro Fiance on poverty and Gender Equity Approaches and Evidence from pakistan**, Pakistan Micro Finance Etwork, 31Decembre 2003

- Mohmmed Obaidullah, Introduction To Islamic Microfiance**, International Institute of Islamic business and finance**, India, 2008.

- Sébastien Boyé Etautres, **L'éguide de la Microfinance, éditiony d'organisation**, Paris, France, 2006

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

هنا تلصق الصورة

إستمارة التسجيل

المسير

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐ اللقب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بلدية :

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف: رقم بطاقة التسجيل (ANEM):

الشهادة أومستوى التأهيل:

مستوى التعليم: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

العنوان التجاري إن وجد: بلدية : ولاية:

أطلب الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق مشروع:

في إطار التمويل : الثاني: ☐ الثلاثي: ☐

الإعانات المالية المطلوبة:

القرض بدون فائدة العادي: ☐

القرض بدون فائدة للكراء: ☐ القرض بدون فائدة لعربات ورشة ☐ القرض بدون فائدة للمكاتب الجماعية ☐

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول .

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

يملأ من طرف مسير المؤسسة

جدول ملخص التجهيزات والخدمات المطلوبة
(التفصيل في الملحق)

التعيين	المبلغ الاجمالي (TTC)
التجهيزات	
معدات النقل (إن وجد) (مع إحتساب الرسم على السيارة)	
التأمين متعدد المخاطر للمعدات	
التأمين عن جميع المخاطر لمعدات النقل	
فاتورة التهيئة (عند الضرورة)	
رأس المال العامل	

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:

بطاقة التعريف الوطنية رقم:
الصادرة في :.....سلمت من طرف.....

رقم Sieje V3:.....

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

هنا تلصق الصورة

الملحق

استمارة التسجيل

شـــريـــك

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐ القب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بـــلـــديـــة :

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف: رقم بطاقة التسجيل (ANEM):

الشهادة أومستوى التأهيل:

مستوى التعليم: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول .

إسم و لقب المعني.....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:	بطاقة التعريف الوطنية رقم: الصادرة في :.....سلمت من طرف.....
رقم Sieje V3:.....	إسم و إمضاء المرافق: تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

ملحق

خاص بالوكالة

رقم Sieje V3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

يملأ من طرف مسير المؤسسة

كشف التهيئة

الرقم	التعيين	المبلغ مع إحتساب الرسم على القيمة المضافة

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

ملحق

خاص بالوكالة

رقم SiejeV3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

قائمة المعدات و الخدمات المطلوبة: يملأ من طرف مسير المؤسسة

المورد: .....

الرقم	العتاد	الكمية	سعر الوحدة (TTC)	السعر الإجمالي (TTC)

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

	ANGEM	ANSEJ
	2015	2015
المسيلة	271	**149**
مقرة	51	**40**
برهوم	00	**20**
عين الخضراء	00	**40**
بلعايبة	00	**08**
دهاهنة	00	**08**
أولاد دراج	67	**13**
حمام الضلعة	81	**21**
شلال	54	**06**
خطوط سد الجير	01	**00**
المعاريف	00	**16**
بوسعادة	293	**48**
ولتام	00	**02**
الخبانة	107	**34**
مسيف	00	**05**
الحوامد	00	**26**
اولاد سيدي براهيم	41	**04**
سيدي عامر	41	**06**
سيدي عيسى	173	**09**
عين الحجل	71	**07**
بن سرور	83	**18**
ولاد سليمان	00	**04**
الزرزور	00	**06**
سيدي امحمد	00	**02**
الهامل	00	**02**
امجدل	41	**00**
جبل امساعد	37	**08**
سليم	00	**02**
عين ملح	31	**03**
واد الشعير	00	**06**
ولاد ماضي	00	**21**
بني يلمان	00	**01**
معاضيد	00	**04**
بوطي السايح	00	**01**
ونوغة	00	**06**
اولاد عدي	00	**08**
اولاد عطية	00	**02**
اولاد منصور	00	**09**
سوامع	00	**04**
تامسة	00	**06**
تارمونت	00	**05**
سيدي هجرس	00	**06**

ملحق رقم 02: توزيع المؤسسات المصغرة حسب ولاية المسيلة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة 2016م- معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع المسيلة 2016م

قائمة تحكيم الاستبيان

1- بتقة صونية

2- جباري عبد الرزاق

3- غربي حمزة

4- نوي نبيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

Université Mohamed boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Gestion
Spécialisation Stratégie et de marketing

الموضوع: استمارة الاستبيان

أخي الكريم .....

أختي الكريمة.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يهدف الاستبيان الذي بين يديكم لمحاولة التعرف على:" **دور التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة بالجزائر** "، "دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير.

الرجاء التكرم بإعطاء هذا الاستبيان جزءاً من وقتكم وتحري الدقة والموضوعية في إجاباتكم عليه، لما له من أهمية في البحث، علما بأن هدف هذا الاستبيان هو أكاديمي والمعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

آملين التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستبيان وفق تقديركم الشخصي ووضع علامة (✕) أمامه.

شكرا لكم على حسن تعاونكم

المحور الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع إشارة (X) في المكان المناسب.

① **الجنس :** ذكر ☐ أنثى ☐

② **العمر:** ANSEJ- من 19 إلى35 سنة ☐ من 36إلى 40 سنة (تعهد بتوظيف ثلاثة مناصب) ☐

ANGEM- من18 إلى 35 سنة ☐ من 36فما فوق ☐

③ **التحصيل العلمي:** ANSEJ- جامعي ☐ متخصصة ☐ شهادة عمل تأمين (05سنوات خبرة) ☐

ANGEM- ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ متخصصة ☐

. رجاءًا تأكد من إجابتك على جميع البيانات السابقة.

المحور الثاني: معلومات حول المؤسسة المصغرة

1- ما هي مؤسسة الدعم التي تتعامل معها: ☐ ANGEM ☐ ANSEJ

2- ما هو عدد الشركاء في المشروع: ☐ لا يوجد ☐ شريك واحد ☐ شريكان فأكثر

3- ما هو قطاع نشاطك: ☐ فلاحة ☐ نقل ☐ أشغال عمومية

☐ حرف ☐ صناعة وتحويل ☐ خدمات

☐ قطاعات أخرى

- **إذا كانت هناك قطاعات أخرى أذكرها:**.....

4- تاريخ إنشاء مؤسسة: ☐ من سنة إلى 03 سنوات ☐ بين 03 و 05 سنوات ☐ أكثر من 05 سنوات

5- كم عدد العمال في بداية النشاط: ☐ من01 إلى 03 عمال ☐ من 04 إلى 06 عمال ☐ من 07 إلى 09 عمال

6- على أي أساس يتم اختيار العمال في مؤسستك؟

☐ على أساس الكفاءة المهنية ☐ على أساس صلة القرابة ☐ على أساس الشهادة

☐ على أساس اليد العاملة الرخيصة ☐ أسباب أخرى

- **إذا كانت هناك أسباب أخرى أذكرها:**.....

.....

.....

7- ما هو سبب اختيارك للوكالة: ☐ المرافقة والتكوين ☐ قيمة القروض الممنوحة

☐ الامتيازات الممنوحة ☐ أسباب أخرى

- **إذا كانت هناك أسباب أخرى أذكرها:**.....

.....

8- هل تفكر في توسيع مؤسستك؟ ☐ **نعم** ☐ **لا**

9-إذا كان الجواب لا. لماذا؟ هل ذلك يعود إلى:

☐ نقص الموارد المالية ☐ ضيق المكان ☐ وضعية المؤسسة الحالية لا تسمح بذلك

☐ عوامل أخرى

- **إذا كانت هناك عوامل أخرى أذكرها :**.....

.....

رجاءًا تأكد من إجابتك على جميع البيانات السابقة.

10- إلى أي درجة دفعتك العوامل التالية لإنشاء مؤسستك الخاصة:

البيانات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
خبرة مهنية سابقة					
الظروف الاجتماعية الخاصة					
التخلص من البطالة وإنشاء عمل خاص					
الطموح الشخصي (الاستقلالية وتحقيق الذات ولزيادة الدخل)					
الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا النوع من المؤسسات					

1-حدد نسبة التمويل المقدمة من طرف الوكالة لمشروعك ؟.....

2- هل كانت عملية الحصول على القرض: سهلة ☐ صعبة نوعا ما ☐ صعبة جدا ☐

3-بعد انطلاق المشروع، هل تقوم الوكالة بمتابعة دورية لنشاطكم: **نعم** ☐ **لا** ☐

4- ما هي طبيعة هذه المتابعة: التأكد على وجود العتاد ☐ لإعلامكم بالجديد فيما يخص النشاط ☐

الحصول على الإحصائيات حول المؤسسة ☐ الحالة المالية للمؤسسة ☐ المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل ☐

5-هل تعتبر مشروعك بعد مرحلة الانجاز: ناجح ☐ مقبول ☐ لا أستطيع تقييمه في الوقت الحالي ☐ فاشل ☐

6- ماهي المشاكل والمعوقات المؤثرة سلبا على مشروعك؟

- طول فترة استلام القرض بسبب الإجراءات ☐ – فترة السداد ☐
- عدم متابعة المؤسسات المقرضة لمشروعك ☐ – عدم القدرة على التطور التكنولوجي ☐
- هيئات التمويل ☐

شكرا لكم على حسن تعاونكم

رجاءًا تأكد من إجابتك على جميع البيانات السابقة.

تمر بحمد الله

الملخص:

نظرا للدور المتنامي للمؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإجراءات والتدابير لتمويل وتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، كان أبرزها إنشاء هيئات تدعم هذه المؤسسات وتؤهلها في مختلف القطاعات.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة؛ باعتبارهما من الهيئات التي أنشئت لذلك، وذلك من خلال تحليل المعطيات المجمعة حول نشاطهما بالولاية، ومن جهة أخرى وبهدف التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه المستفيدين أثناء حصولهم على هذا النوع من التمويل، تم توزيع 32 استمارة استبان بصورة عشوائية.

وقد خلصت الدراسة إلى هيمنة صيغة التمويل الثلاثي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خاصة بعد إلغاء الفوائد البنكية على عكس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إلى جانب سيطرة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع المصغرة، وضعف مساهمة المرأة بالنسبة لهذا النوع من المشاريع.

رغم ما حققته الهيئتان سابقتا الذكر من نتائج إيجابية لتمويل المشاريع المصغرة، فقد عرفتا العديد من المعوقات، كان أهمها: البيروقراطية وصعوبة الإجراءات الإدارية، وعدم نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة.

Summary:

Given the growing role of micro-enterprises in achieving economic development, the Algerian government has taken many measures to finance and encourage young people and small investors to establish such institutions. The most important being the establishment of bodies that support these institutions and qualify them in various sectors.

This study aims at identifying the contribution of the National Agency for Youth Employment Support (ANSEJ) as well as the National Agency for Microfinance Management (ANGEM) to establish and support micro-enterprises in the state (wilaya) of M'sila, being established bodies for this purpose, by analyzing the data collected about their activity in the state (wilaya). On the other hand, in order to identify the most important difficulties faced by the beneficiaries while receiving this type of funding, 32 questionnaire forms were distributed randomly.

The study concluded that the tripartite financing formula of the ANSEJ was the dominating formula, especially after the abolition of bank benefits, unlike the ANGEM, and that the services sector dominates the majority of the micro-enterprises. It, also, concluded that there is a low contribution of women to this type of projects.

Despite the positive results achieved by the above-mentioned bodies to finance micro-projects, they have known many obstacles. The most important of these were bureaucracy, the difficulty of administrative procedures, and the lack of dissemination of entrepreneurial culture among young people from the point of view of the survey sample.